

معنى
تفضيل جنس الرجال
على جنس النساء

حوار مع الدكتورة عزيزة المانع

تأليف
سليمان بن صالح الخراشي

دار القاسم للنشر والتوزيع
الرياض ١١٤٢ - ص.ب. ٦٦٧٢
٢٢١٥٠ - فاكس ٢٤٢٠٠٧

ردها

المقدمة

إِنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ، نَحْمَدُهُ وَنَسْتَعِينُهُ وَنَسْتَغْفِرُهُ، وَنَعُوذُ بِاللَّهِ
مِنْ شَرُورِ أَنفُسِنَا وَمِنْ سَيِّئَاتِ أَعْمَالِنَا، مَنْ يَهْدِهِ اللَّهُ فَلَا
مُضْلَلٌ لَهُ، وَمَنْ يُضْلِلُ فَلَا هَادِيٌ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا
اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَشْهُدُ أَنَّ مُحَمَّداً عَبْدُهُ
وَرَسُولُهُ، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ تَسْلِيمًا
كَثِيرًا.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ
إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ (آل عمران).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَتَقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ
وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً
وَأَتَقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ
رَقِيبًا﴾ (النساء).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَتَقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا
يُضْلِعُ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرُ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ

وَرَسُولُهُ وَفَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧٦﴾ ﴿الأحزاب﴾ .
 أَمَّا بَعْدَ: فَلَا يَرِدُ أَهْلُ الْبَاطِلِ مِنْ أَتَّبَعُوا أَهْوَاءِهِمْ
 يُحَاوِلُونَ فِي كُلِّ مَكَانٍ وَزَمَانٍ إِسْنَادَ بَاطِلِهِمُ الْمُنْحَرِفُ
 الْأَعْوَجُ، بِمَا يَظْنُونَهُ مُقْوِيًّا وَمُبْتَأِلَّهُ، مِنْ آيَةٍ قُرَآنِيَّةٍ، أَوْ
 حَدِيثٍ نَبُوِيٍّ، أَوْ قَوْلًا لِعَالَمٍ مِنْ عُلَمَاءِ الْمُسْلِمِينَ،
 مَتَّخِذِينَ مِنْ هَذَا كُلَّهُ سَتَارًا يَتَخَفَّفُونَ بِهِ عَنْ أَنْظَارِ
 الْمُسْلِمِينَ، يَتَدَلَّرُونَ بِهِ أَثْنَاءَ مَسِيرِهِمْ فِي مَتَابِعَةِ شَهْوَاتِهِمْ .
 وَهُمْ - بِعِنْدِ التَّأْمِلِ - لَا يَكَادُونَ يَخْرُجُونَ عَنْ هَذِهِ

القسمة :

١ - فَإِمَّا أَنْ يَحْجُجُوا لِبَاطِلِهِمْ بِآيَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ
 فَهُمْ وَهَا خَطَا وَحَمَلُوهَا مَا لَا تَحْتَمِلُ مَصْدَاقًا لِقَوْلِهِ تَعَالَى :
 ﴿فَإِمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أَبْتِغَاءَ
 الْفِتْنَةِ﴾ (آل عمران: ٧) .

قَالَ ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَبَعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ،
 فَأُوْكِلُوكُمُ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللَّهُ فَأَحْذِرُوكُمْ» (متفقٌ عَلَيْهِ) .

٢ - أو يحتجُوا بحديث صحيح للرَّسُول ﷺ أساوُوا فهمه وتنزيله، مصداقاً لقول ابن مسعود رضي الله عنه: (ما أنت مُحدَّثٌ قوماً حديثاً لا تبلغُه عقولُهُمْ، إِلَّا كَانَ فتنةً لبعضهم) ^(١).

٣ - أو يحتجُوا بحديث باطل أو لا أصلَ له، على بدعتهم وانحرافهم، كمن يحتج بقوله: (لَهُمْ مَا لَنَا وَعَلَيْهِمْ مَا عَلَيْنَا) مدعياً أنَّها حديث نبويٌّ صحيح، يشهد لقوله في مساواة الكُفَّارِ بِالْمُسْلِمِينَ !! وهي مجرد قولٍ لا أصلَ له، مصادمٌ لأصول الشَّريعةِ الإِسْلَامِيَّةِ ^(٢).

هذا مثال . . والأمثلة في هذا المقام كثيرةٌ، يُرجَعُ فيها إلى كتب الموضوعات والأحاديث الضعيفة، وما جرَّته على الأمة من أثر سَيِّءٌ نتيجةً لاستشهاد المنحرفين بها .

٤ - أو يحتجُوا بقولٍ شاذٍ في أحد المذاهب، أو زَلَّةٍ

(١) أخرجه مسلم في مقدمة صحيحه (١١/١).

(٢) انظر كلام الشيخ الألباني على هذا القول الباطل، ومعرفة بعض من قال به، والرد عليهم، في سلسلة الأحاديث الضعيفة (١٩٥/٥).

لأحد العلماء تكون متكأ لهم في باطلهم، ويحضرني في هذا احتجاجٌ الروافض والإباضية من الخوارج بسقطة شنيعة سقطها اثنان ممن يُعدان من مفكري المسلمين! هما المودودي وسيد قطب، وذلك عند طعنهما في عثمان رضي الله عنه^(١)! فاستغلَّ أهلُ البدع المعاصرُون هذه الزلة الشنيعة وطاروا بها فرحين^(٢).

ومثل ذلك احتجاجٌ بعض من يدعون الفقه في عصرنا بقول ابن حزم في تخليله للمعازف^(٣).

أقول هذا مقدمة لرسالتي هذه بعد أن أطلعتُ على مقالة للدكتورة عزيزة المانع^(٤) بعنوان: (الجانب التربوي في فكر ابن حزم) نشرته في مجلة (عالم

(١) حيث طعن فيه المودودي في كتابه (الخلافة والملك)، وسيد قطب في كتابه (العدالة الاجتماعية في الإسلام).

(٢) وقد رد عليهم احتجاجهم بهذه الزلة: الدكتور عبد الله الغريب في كتابه (وجاء دور المحسوس)، والشيخ ربيع المدخلي في (مطاعن سيد قطب في أصحاب رسول الله ص).

(٣) كالغزالى والقرضاوى وغيرهم.

(٤) دكتورة في جامعة الملك سعود بالرياض، لها مقالة يومية في جريدة (عكاظ).

الكتب^(١) التقطت فيه (بعض) الأقوال الشاذة لابن حزم في مسألة (التفضيل بين الصحابة) ثم زادت فيها وحملتها ما لا تحتمل مالهابن حزم - رحمة الله -، هادفةً من هذا كله إيهام القارئ بأنَّ الإمام ابن حزم يذهب إلى ما تذهبُ إليه وتقولُ به وتردّه في (معظم) مقالاتها حول قضيَّةِ (المرأة) وما يتعلَّقُ بها^(٢)!
 فالدكتورة - هداها الله - بعد أن آمنت وأيقنت يقيناً لا شكَّ فيه عندها بأنَّ المرأة مساوية للرجل في (كلِّ شيءٍ)! مخالفةً بذلك نصوصَ الكتاب والسنةُ غير آبهة بها،

(١) مجلد ١٩ ، عدد ٣٣ - ذو القعدة وذو الحجة ١٤١٨ هـ.

(٢) وقد صنع مثل صنيعها دكتور في قطر قبل عدة سنوات؛ حيث احتاجَ بأقوال لابن حزم حول المرأة، وقد ردَّ عليه - حينها - الشيخُ أحمد بن حجر آل بو طامي الباعلي رئيس قضاة المحكمة الشرعية في قطر بكتاب سمَّاه (الردُّ الصريحُ المبينُ على من نسبَ النقصَ إلى الدينِ، وطعنَ في الصحابةِ والفقهاءِ المعتبرينِ، وحثَّ على خروجِ المرأةِ في كلِّ الميادينِ). وهكذا أهلُ الباطل يتوافقون فيما بينهم بنفس الشبهات والأباطيل مما توحى به إليهم شياطينهم، كما قال تعالى: «وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًا شَيَاطِينَ إِلَّا إِنَّمَا وَالْجِنَّ

يُوَجِّي بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ رُّخْرُفَ الْقَوْلِ عُرْزُرَافَ» (الأنعام).

ظنَّتْ أَنَّهَا قَدْ عَثَرَتْ عَلَى بُغْيَتِهَا عَنْدَ ابْنِ حَزْمٍ - رَحْمَهُ اللَّهُ -

الْعَالَمُ (الشَّرِيعَيُّ) الْمُسْلِمُ، فَقَامَتْ بِمَا قَامَتْ بِهِ مِنْ تَلْبِيسٍ

وَتَدْلِيسٍ عَلَى الْقَرَاءِ، مُمْرَرَةً مَا تَحْمِلُهُ مِنْ أَفْكَارٍ سَابِقَةٍ

بِوَاسِطَةِ عَبَارَاتِ الْإِمَامِ ابْنِ حَزْمٍ الَّذِي لَهُ وَزْنٌ عَنْدَ أَهْلِ

الْإِسْلَامِ، مَمَّنْ قَدْ يَسْتَنْكِرُونَ قَوْلَهَا لَوْ طَرَحَتْهُ مَجْرِدًا دُونَ

أَنْ تَوَقَّهُ بِقَوْلِ عَالَمٍ (شَرِيعَيُّ) لَهُ ثَقَلَهُ كَابِنِ حَزْمٍ، لَأَسِيمَّا

فِي هَذَا الزَّمَنِ الَّذِي اتَّشَرَ فِيهِ الْوَعْيُ الْإِسْلَامِيُّ،

فَأَصْبَحَتِ الْأَفْكَارُ وَالآرَاءُ لَا تَجِدُ قَبُولًا لَّهَا بَيْنَ النَّاسِ مَا

لَمْ تَتَحَلَّ بَآيَةً أَوْ حَدِيثًا أَوْ قَوْلًا عَالَمًا! فَلَذَا اضْطُرَّتْ

الدُّكْتُورَةُ أَنْ تَرْكِبَ الْمَوْجَةَ وَتَسِيرَ مَعَ الرِّيحِ أَيْنَمَا سَارَتْ!

يَوْمًا يَمَانَ إِذَا لَاقِيَتْ ذَا يَمَنَ

وَإِنْ لَقِيَتْ مَعْدِيًّا فَعَدْنَانِي!

وَأَنَا فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ سَأَقُولُ بِتَعْقِيبِ قَوْلِهَا مُقْطَعًا مُقْطَعًا،

مِبْيَنًا مَا فِيهِ مِنْ أَخْطَاءٍ أَوْ مُخَادِعَةٍ فِي النَّقْلِ أَوْ الْفَهْمِ، ثُمَّ أُبَيِّنُ

مَا يَعْارِضُهُ مِنْ نَصوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ وَأَقْوَالِ الْأَئْمَةِ.

قالت الدكتورة:

(وفي كتاب الفصل في الملل والأهواء والتحل عندما يتحدث - أي ابن حزم - عن وجوه الفضل والمقابلة بين الصحابة)، يقر بفضل النساء بل يتعدها إلى تفضيل بعضهن على الرجال، وهو يشير إلى أن الصحابيات يشاركن الصحابة في الفضل، بل يبنهن (من يفضل كثيراً من الرجال..^(١) وما ذكر الله تعالى منزلة من الفضل إلا وقرن النساء مع الرجال فيها)^(٢)، وعندما يتحدث عن فضل زوجات الرسول ﷺ، يشير إلى أن فضلهن ومكانتهن وعلمهن مقر به من الجميع، رغم كونهن إناثاً، وأنوثتهن لم تحل دون أن يكن (من جملة أولي الأمر منا) الذين أمرنا بطاعتهم فيما بلغنا إلينا عن النبي ﷺ كالأئمة من الصحابة سواءً ولا فرق)^(٣)، أي إن ابن حزم يجعل

(١) سيأتي بيان ما حذفته الدكتورة واضعة بدلها هذه النقطة !!

(٢) الفصل في الملل والأهواء والتحل (٤/١٩٩) تحقيق: د. عبد الرحمن عميرة.

(٣) الفصل (٤/٢٠٥).

النّساء متضمنات في قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٥٩).

قلت:

أولاً: ابن حزم - رحمه الله - عقد هذا الفصل كله عند حديثه عن المفاضلة بين الصحابة، أي من هو الأفضل من صحابة رسول الله ﷺ؟ هل هو أبو بكر أم عمر أم عثمان أم علي أم زوجات الرسول ﷺ أم بناته؟ وهو - كما هو معلوم - يرى أن زوجاته ﷺ هنّ أفضليّة من جميع الصحابة ولو كان أبو بكر رضي الله عنه! وهذا قول شاذ منه رحمه الله ردّه عليه علماء أهل السنّة - كما سيأتي -. فحديث ابن حزم - رحمه الله - هو في المفاضلة بين (الصحابي) وليس - كما أوهمنا الدكتورة - في المفاضلة بين الرجال والنساء، أو في تفضيل النساء! فكلّ هذا لم يقصد ابن حزم، ولم يُسوق الحديث إليه، وما ورد بخصوصه من عبارات يسيرة إنما ذكرها ابن حزم عَرَضاً،

هادفاً تأييد قوله في تفضيل زوجات الرَّسُول ﷺ على غيرهنَّ.

فلمَّا تَدَلَّسَ عَلَى الْقَرَاءِ !!؟

ثانياً: نقلت الدكتورة عن ابن حزم قوله بأنَّ الصحابيات بينهنَّ (من يفضلُ كثيراً من الرَّجال . . . وما ذكر الله - تعالى - منزلاً من الفضل إلا وقرن النِّساء مع الرَّجال فيها)، فأسقطت بعض كلامه وجعلت مكانه نقطاً، والذي أسقطته هو قوله - رحمه الله - : (وفي الرَّجال من يفضل كثيراً منهنَّ) ^(١) !!

فلمَّا هذا الكتم والتحريف؟

الأجل أنْ توحِي للقارئ بأنَّ ابن حزم مناصر للمرأة مفضلٌ لها على الرَّجال تقوم بإسقاط كلامٍ له ينقض (بعض) قولها؟!

أمَّا أصابها ما أصابَ من قال الله فيهم: ﴿لَمْ تَلْبِسُونَ

(١) الفصل (٤/٢٠٠).

الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُونَ الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٦﴾ (آل عمران)؟!

ثالثاً: نقلت الدكتورة عن ابن حزم قوله بأنّ نساء النبي ﷺ: (من جملة أولي الأمر مّنّا الذين أمرنا بطاعتهم . . . إلخ)، ثم قالت: (أي إنّ ابن حزم يجعل النساء متضمنات في قوله - تعالى -: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولَئِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ (النساء: ٤٩) ! فain قال ابن حزم هذا؟! وهو - رحمه الله - إنما يتحدث عن زوجات النبي ﷺ وليس عن (النساء) كما تدّعى الدكتورة!!

أم إنّها تمهد إلى أن يكّن - أي النساء - من (ولادة الأمر) عندنا، كما سيأتي؟!

قالت الدكتورة:

(ويأخذ ابن حزم في إيراد ما يُقال من استشهادات يقصد بها الخطأ من مكانة المرأة، فيبدأ بإيراد قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ

الذَّكْرُ كَالْأَنْثَى﴿﴾ (آل عمران: ٣٦) هذه الآية التي يُورِدُها البعض للاستشهاد على أنَّ المرأة أقلُّ مكانةً من الرجل وأدنى، ويُفسِر ابن حزم الآية بظاهرها الذي يشير إلى أنَّ الأنثى غيرُ الذكر، وأنَّ الذكر غيرُ الأنثى تماماً، كما أنَّ الحمرَة ليست كالخضرة والخضرة ليست كالحمرَة (وهذا ليس من الفضل في شيءٍ بالبتة) (١)، ثم يلتفتُ إلى من يدَّعِي غيرَ ذلك ويُوَبِّخه قائلاً: (فَإِنْتَ إِذَاً عَنْدَكَ نَفْسُكَ أَفْضَلُ مِنْ مَرِيمَ وَعَائِشَةَ وَفَاطِمَةَ لَا نَكَ ذَكْرٌ وَهُؤُلَاءِ إِنَاثٌ) (٢).

قلت:

قولُ ابن حزم - رحمة الله - في تفسير الآية ظاهرُ البطلان، لأنَّ أمَّ مريم عندما قالت هذا تعلم أنَّ الذكرَ غيرُ الأنثى كما أنَّ الحمرَة غيرُ الخضرة، والله - عزَّ وجلَّ - يعلم هذا، بل إنَّ كُلَّ إنسانٍ عاقلٍ يعلمُ هذا الأمر، فلو قيل بهذا القول لكان عبشاً يُنَزَّه عنه كلام العقلاة كأمَّ مريم .

(١) الفصل (٤/٢٠٠).

(٢) الفصل (٤/٢٠٤).

فاجمِيع يعلم أنَّ الذَّكْر يختلف عن الأنثى، لا أحدٌ يعارضُ في هذا، نحن وأنتم. ولكن الخلاف: في أيٌّ شيءٍ تختلف الأنثى عن الذَّكْر، ولماذا قالت أمُّ مريم هذا القول - الذي لم تُقله عبشاً -؟

أنتم تقولون: إنما قالته لتُبيّن أنَّ الأنثى غيرُ الذَّكْر، والذَّكْر غير الأنثى، فتقول كما سبق: فكان ماذا؟! لأنَّ هذا الكلام يعرِفه كُلُّ أحد، ولا حاجة لأن تقوله أمُّ مريم. الذي عليه المفسرون - رحمهم الله - وهو المناسبُ لقول أمُّ مريم، أنَّها إنما قالت ذلك، لأنَّها قد نذرت ما في بطئها محرراً للكنيسة يقومُ بخدمتها، وكانت ترجو أن يكون ذَكْرًا ليتحمل عبء ذلك، فلماً وضعتها أنثى قالت هذا القولَ تعذرُ الله أن هذه الأنثى ستكون أضعفَ من الذَّكْر على تحمل ما وكلته به، نظراً لما يعترفها من الحِيْض والنفاس، إضافةً إلى ضعف خَلْقها - كما هو معلوم -.

❖ قال الإمام الطَّبرِيُّ في تفسيره:

(قالت - اعتذاراً إلى ربيها مما كانت نذرت في حملها فحررَتْه لخدمة ربيها - ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾، لأنَّ الذَّكَر أقوى على الخدمة وأقومُ بها، وأنَّ الأنثى لا تصلحُ في بعض الأحوال لدخول القدس والقيام بخدمة الكنيسة، لما يعتريها من الحيض والنفاس، ﴿وَإِنِّي سَمِّيَّتُهَا مَهْرِيْم﴾)، كما:

- حدثني ابن حميد قال: حدثنا سلمة، عن ابن إسحاق، عن محمد بن جعفر بن الزبير: ﴿فَلَمَّا وَضَعَتْهَا قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعَتْهَا أُنْثَى وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾، أي: لما جعلتها محررًا له نذيرةً.

- حدثنا ابن حميد: حدثنا سلمة، قال: حدثني ابن إسحاق: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾، لأنَّ الذَّكَر أقوى على ذلك من الأنثى.

- حدثنا بشر قال: حدثنا يزيد قال: حدثنا سعيد، عن قتادة: ﴿وَلَيْسَ الذَّكَرُ كَالْأُنْثَى﴾، كانت المرأة لا يُستطيع أن يُصنع بها ذلك، يعني أن تحررَ للكنيسة، فتُجعل فيها،

تقوم عليها وتنفسها فلا تُرْحُها، مَا يُصيّبها من الحيض والأذى، فعند ذلك قالت: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾.

ـ حدثنا الحسن بن يحيى قال: أخبرنا عبد الرزاق قال: أخبرنا معمر، عن قتادة: ﴿قَالَتْ رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى﴾، وإنما كانوا يحرّرون الغلمان. قال: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى وَإِنِّي سَمِّيْتُهَا مَرِيمَ﴾.

ـ حدثني المشي قال: حدثنا إسحاق، قال: حدثنا ابن أبي جعفر، عن أبيه، عن الربيع قال: كانت امرأة عمران حرّت الله ما في بطنها، وكانت على رجاء أن يهب لها غلاماً، لأن المرأة لا تستطيع ذلك - يعني القيام على الكنيسة لا تُرْحُها، وتنفسها - لما يُصيّبها من الأذى^(١).

ـ وقال ابن كثير رحمه الله: ﴿وَلَيْسَ الذَّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾ أي في القوّة والجلد في العبادة وخدمة المسجد الأقصى^(٢).

(١) تفسير الطبرى (٢٣٧/٣).

(٢) تفسير ابن كثير (١/٣٦٧).

❖ وقال القرطبي: (نَذَرَتْ خَدْمَةَ الْمَسْجِدِ فِي وَلْدَهَا، فَلَمَّا رَأَتْهُ أَنْشَى لَا تَصْلُحُ، وَأَنَّهَا عُورَةٌ، اعْتَذَرَتْ إِلَى رَبِّهَا مِنْ وُجُودِهَا عَلَى خَلَافِ مَا قَصَدَتْهُ فِيهَا) ^(١).

❖ وقال ابن الجوزي: (قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَ الْذَّكْرُ كَالْأُنْثَى﴾ من تمام اعتذارها، ومعناه: لا تصلح الأنثى لما يصلح له الذكر، من خدمته المسجد، والإقامة فيه، لما يلحق الأنثى من الحيض والنفاس) ^(٢).

قلت:

فتبيّن بهذا أنَّ أمَّ مريم لم تُقلْ ما قالته عبشاً. كما توهم ابن حزم وتابعه عليه الدكتورة - وإنما قالت ذلك لأنَّها تعلم أنَّ الذكر ليس كالأنثى في صفاته التي تُناسب ما نذرته له، من قيام بشؤون الكنيسة وخدمة لها طوال الوقت، بخلاف المرأة التي لا تتحمَّل ذلك لضعف خلقها، وتعرضها للأخطار، إضافةً إلى ما يعترف بها من حيض ونفاس.

(١) تفسير القرطبي (٤٤/٤).

(٢) زاد المسير (٣٧٧/١).

معنى تفضيل جنس الرجال على جنس النساء

فإن قيل: وعلى قولكم -أيضاً- فهذه الآية لا تدل على فضل الرجل على المرأة، إنما تدل على اختلافهما في الصفات الجسمانية، فأقول:

أولاً: بل هذه الآية من الأدلة على ذلك لمن تأملها، لأنَّ الجنس الأقوى والأقدر على تحمل المشاق هو الأفضل^(١) عند جميع العقلاء، سواءً كان هذا العاقل رجلاً أم امرأة كأم مريم ! التي (فضلت) الذكر على الأنثى.

ثانياً: إنَّ هذه الآية ليست هي الآية (الصَّرِحَة) الوحيدة التي تدل على (فضل) جنس الرجال على جنس النساء - كما يُوهمنا ابنُ حزم ومن ورائه الدكتورة - لأنَّ الآيات الصَّرِحَة في التفضيل كثيرة، سيأتي بعضُ منها.

*** قالت الدكتورة:**

(ثم يورد آية أخرى هي: ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾^(٢) البقرة: ٢٢٨)، وهي أيضاً من الآيات التي يستشهد بها الناس

(٢) سيأتي بيان معنى (الأفضل) لأنَّ بعرفته تنحلُّ جميع الإشكالات في هذه القضية.

للتشليل من مكانة المرأة، ويقول في تفسيرها: إنَّ هذه الآية هي ممَّا يختصُّ بالعلاقة بين الرَّجل وزوجته فهي مقتصرة على (حقوق الأزواج على الزوجات)^(١)، وليسَ عامةً شاملةً كُلَّ الرَّجال و كُلَّ النساء، وإنَّما لللزم (أن يكون كُلُّ يهوديٌّ و كُلُّ مجوسٍ و كُلُّ فاسقٍ من الرجال، أَفْضَلَ مِنْ أُمٌّ مُوسَى و أُمٌّ عِيسَى و أُمٌّ إِسْحَاقَ -عَلَيْهِمُ السَّلَامُ-، وَمِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ وَبَنَاتِهِ، وَهَذَا كُفُرٌ مِّنْ قَالَهُ بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ)^(٢).

فَلَمَّا

هذه الآية -أيضاً- مما أساء الإمام ابن حزم فهمه، لأنَّ هذه (الدرجة) التي هي للرجال على النساء، ليست محصورةً في (حقوق الأزواج على الزوجات) كما يقول ابن حزم.

وعلى هذا تطابقت أقوال المفسرين:

❖ قال الإمام الطبرى -رحمه الله- في تفسير الآية:

(١) الفصل (٤/٢٠٤).

القول في تأویل قوله تعالى : «وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ» :
قال أبو جعفر : اختلف أهل التأویل في تأویل ذلك :
- فقال بعضهم : معنی (الدرجة) التي جعل الله
لرجال على النساء ، الفضلُ الذي فضلَهم الله عليهنَّ في
الميراث والجهاد وما أشبه ذلك .
ذَكْرُ مَنْ قَالَ ذَلِكَ :

حَدَّثَنِي محمد بن عمرو قال : حدثنا أبو عاصم ، عن
عيسيٍ ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد في قوله : «وَلِلرِّجَالِ
عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ» ، قال : فَضْلٌ مَا فَضَّلَهُ اللَّهُ بِهِ عَلَيْهَا مِنْ
الْجَهَادِ ، وَفَضْلٌ مِيراثُهُ عَلَيْهَا ، وَكُلُّ مَا فَضَّلَ بِهِ عَلَيْهَا .
حَدَّثَنَا الحُسْنَى بْنُ يَحْيَى قَالَ : أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَاقَ قَالَ :
أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ قَتَادَةَ : «وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ» ،
قَالَ : لِلرِّجَالِ دَرَجَةٌ فِي الْفَضْلِ عَلَى النِّسَاءِ .
- وَقَالَ آخَرُونَ : بَلْ تِلْكَ الدَّرَجَةُ ، الْإِمْرَةُ وَالطَّاعَةُ (١) .

(١) تفسير الطبرى (٤٦٧/٢).

❖ وقال ابن كثير - رحمه الله - :

(قوله : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ أي في الفضيلة في
الخلق والخلق والمنزلة وطاعة الأمر والإنفاق والقيام
بالمصالح والفضل في الدنيا والآخرة، كما قال تعالى :
﴿الرِّجَالُ قَوَّا مُؤْمِنَةً عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى
بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ (النساء : ٣٤)^(١) .

❖ وقال القرطبي :

(قوله تعالى : ﴿وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ أي منزلة .
ومَدْرَجَةُ الطَّرِيقِ : قارعته ، والأصل في الطَّيِّ ، يقال :
دَرَجُوا ، أي طَوَّوا عمرهم ، ومنها الدَّرَجَةُ التي يُرْتَقِي
عليها . ويقال : رَجُلٌ بَيْنَ الرِّجْلَتَيْنِ ، أي القوَّةُ . وهو أَرْجُلُ
الرَّجُلَيْنِ ، أي أَقْوَاهُمَا . وَفَرْسٌ رَجِيلٌ ، أي : قَوِيٌّ ، وَمِنْهُ
الرَّجُلُ ، لِقَوْتَهَا عَلَى الْمُشَيِّ . فَزِيادةُ دَرَجَةِ الرَّجُلِ بِعَقْلِهِ
وَقُوَّتَهُ عَلَى الإِنْفَاقِ وَبِالدِّيَةِ وَالْمِيرَاثِ وَالْجَهَادِ .

(١) تفسير ابن كثير (١/٢٧٨).

– وقال حميد: الْدَّرْجَةُ الْلَّهِيَّةُ، وَهَذَا إِنْ صَحَّ عَنْهُ فَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَقْتَضِيهِ لِفَظُ الْآيَةِ وَلَا مَعْنَاهَا.

– قال ابن العزبي: فطوبى لعبد أمسك عما لا يعلم، وخصوصاً في كتاب الله تعالى! ولا يخفى على ليب فضل الرجال على النساء، ولو لم يكن إلا أن المرأة خلقت من الرجل فهو أصلها^(١)، وله أن يمنعها من التصرف إلا بإذنه، ولا تخرج إلا معه.

– وقيل: الْدَّرْجَةُ الصَّدَاقُ، قاله الشعبي.

– وقيل: جواز الأدب.

وعلى الجملة فدرجة تقتضي التفضيل، وتُشعر بأن حق الزوج عليها أوجب من حقها عليه، ولهذا قال عليه السلام: «وَلَوْ أَمْرَتُ أَحَدًا بِالسُّجُودِ لِغَيْرِ اللَّهِ لَأَمْرَتُ الْمَرْأَةَ

(١) كما في قوله تعالى: «يَتَأَيَّهَا النَّاسُ أَقْوَارَبُكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نُفُسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا» (النساء: ١)، وقال عليه السلام: (استوصوا بالنساء خيراً فإنَّ المرأة خلقت من ضلع) البخاري (٢٦١/٦)، ومسلم (١٠٩١/٢).

أن تَسْجُدْ لزَوْجَهَا^(١).

– وقال ابن عباس: الدرجة إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة، والتَّوْسُعُ للنساء في المال والخلق، أي أن الأفضل ينبغي أن يتحامل على نفسه. قال ابن عطية: وهذا قول حسن بارع^(٢).

قلت:

فثبت بهذا أن الدرجة التي أُعطيت للرجل على المرأة ليست هي في حقوق الزوجية كما يظن ابن حزم ومن معه، إنما هي في أشياء كثيرة غير حقوق الزوجية، كالميراث والجهاد والديمة والإنفاق . . . الخ.

ورضي الله عن ابن عباس الذي جَّيَّرَ هذه الآية لصالح النساء عندما قال قوله البارع: (الدرجة إشارة إلى حض الرجال على حسن العشرة، والتَّوْسُعُ للنساء في المال

(١) أخرجه الإمام أحمد (٤/٣٨١)، وابن ماجه (١٨٥٣)، وحسن إسناده الأرناؤط في تعليقه على (سير أعلام النبلاء) للذهبي (١١/٩٣).

(٢) تفسير القرطبي (٣/٨٣).

والخلق) أي: أن تفضيل الرجال يدعوهم إلى هذه المعاملة الحسنة للمرأة، لا الفخر عليها والكبر كما يفعله ضعافُ النُّفوسِ.

*** قالت الدكتورة:**

(ثم يوردُ ابنُ حزم قوله تعالى: ﴿أَوَمَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ (الزخرف)، ويأخذ في مناقشة أولئك الذين يستشهدون بهذه الآية للتَّدليل على أنَّ المرأة ضعيفةٌ وعاجزةٌ وغيرُ قادرةٍ على الحاجة والنقاش، وأنَّ هذا كله يضعُها في مكانةٍ أدنى من مكانة الرجل، يقول ابن حزم معتبراً عن النساء في عدم قدرتهنَّ على الحجاج: إنَّما ذلك (لقلة ذرِبتهنَّ)، وليس في هذا ما يحُطُّ منَ الفضل عند ذوات الفضل منهنَّ^(١)).

قلت:

لا أحد ينazuءُ ابنَ حزم في أنَّ سببَ عدم إبانة النساء في

(١) الفصل (٤/٢٠٤-٢٠٥).

قوله تعالى: **﴿وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾** هو (قلة ذرتهنّ) . لا أحد ينماز في هذا.

ولكن: لماذا ساق الله - عز وجل - هذا الكلام في كتابه العظيم؟! هذا ما لم يُجِبْ عنه ابن حزم أو الدكتورة، لأنه مما ينقض قولهما.

ولكي يتضح سبب سياق الآية أنقل للقارئ كلام المفسّرين فيها، ليُنظر هل يشهد لقول الدكتورة، أم هو دليل آخر على (فضيل) جنس الرجل على جنس المرأة؟!

❖ قال الإمام الطّبرى في تفسير هذه الآية:
(القول في تأویل قوله تعالى: **﴿أَوَ مَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾**).

يقول تعالى ذكره: **أَوَ من يُنَبَّتُ فِي الْحِلْيَةِ وَيُزَيَّنُ بِهَا وَهُوَ فِي الْخِصَامِ** وهو في مخاصمة من خاصمه عند الخصم غير مبين، ومن خاصمه برهان وحجّة، لعجزه وضعفه، جعلتموه جزءاً الله من خلقه وزعمتم أنه نصيبيه

منهم . وفي الكلام متراكماً استغني عنه بدلالة ما ذكر منه وهو ما ذكرتُ .

واختلف أهل التأويل في المعني بقوله : ﴿أَوَمَنْ يُنَشَّأُ فِي الْحَلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ﴾ :
 - فقال بعضُهم : عُني بذلك الجواري والنساء .
 ذكرُ من قال ذلك : . . .

- وقال آخرون : عُني بذلك أو شانهم التي كانوا يعبدونها من دون الله .

وأولى القولين في ذلك بالصواب قول من قال : عُني بذلك الجواري والنساء ، لأن ذلك عقيب خبر الله عن إضافة المشركين إليه ما يكرهونه لأنفسهم من البنات ، وقلة معرفتهم بحقيقتهم ، وتحليتهم إياها من الصفات والبخل .
 وهو خالقهم ومالكهم ورازقهم ، والمنعم عليهم النعم التي عددها في أول هذه السورة - ما لا يرضونه لأنفسهم ، فإتباع ذلك من الكلام ما كان نظيراً له أشبه وأولى من

إتباعه ما لم يجر له ذكر) ^(١).

❖ وقال الإمام ابن كثير - رحمه الله - :

﴿أَوَ مَنْ يُنَشِّئُ فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٌ﴾

أي المرأة ناقصة يكمل نقصها بلبس الخلية منذ تكون طفلة، وإذا خاصمت فلا عباره لها، بل هي عاجزة عيّة، أو من يكون هكذا يُنسب إلى جناب الله العظيم؟ فالأنثى ناقصة الظاهر والباطن في الصورة والمعنى، فيكمل نقص ظاهرها وصورتها بلبس الخلية وما في معناه ليجبر ما فيها من نقص، كما قال بعض شعراء العرب:

وَمَا الْخُلْيُ إِلَّا زِينَةٌ مِّنْ نَقِيَصَةٍ
 يُتَمَّمُ مِنْ حُسْنٍ إِذَا الْحُسْنُ قَصْرٌ
 وَأَمَّا إِذَا كَانَ الْجَمَالُ مُوَفَّرًا
 كَحُسْنِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَنْ يُزَوَّرَ
 وَأَمَّا نَقْصٌ مَعْنَاهَا، فَإِنَّهَا ضَعْفَةٌ عَاجِزَةٌ عَنِ الانتصار

(١) تفسير الطبرى (١١/١٧٣-١٧٤).

عند الانتصار، لا عبارة لها ولا همة^(١).

❖ وقال القرطبي في تفسير الآية السابقة:

(معنى الآية: أضاف إلى الله من هذا وصفه؟! أي لا يجوز ذلك)^(٢).

قالت:

فتبيّن أنَّ الآية مُساقَةٌ في الردِّ والإنكار على المشركين الذين ينسبون لله البنات و يجعلون لأنفسهم الذُّكور، فوَبَّخُهم الله بأنكم يا مشركون تأْنِفُونَ أن يضاف إلى أحدكم بنتٌ، بل إنَّ بعضكم ليسودُ وجهه إذا بُشِّرَ بها، نظراً لضعفها وفضل الذَّكر عليها، فكيف تَنْسِبُونَ ما تأْنِفُونَ من نسبته إِلَيْكُمْ إِلَى الله - تبارك وتعالى -؟! وهو - سبحانه - لم يُنْكِرْ عليهم وصفَّهمُ المرأة بالضعف والنقص عن الذَّكر كما هو واضح من الآية، وإنما قرَرَ ذلك، ولكنه وَبَّخُهم وَعَنَّفُهم لأجل نسبتهم البنّة إِلَيْهِ.

(١) تفسير ابن كثير (٤/١٣٥).

(٢) تفسير القرطبي (٦/٤٨).

وهذه الآية شبيهةً بآياتٍ أخرى يذمُّ الله فيها المشركين على صنيعهم هذا، كقوله تعالى: ﴿فَأَسْتَفْتِهِمْ أَرَبِّكَ الْبَنَاتُ وَلَهُمُ الْبَنُونَ﴾ (الصفات)، وقوله: ﴿أَمْ أَتَخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنُكُمْ بِالْبَنِينَ﴾ (الزخرف)، وقوله: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ سُبَّحَنَهُ وَلَهُمْ مَا يَشْتَهُونَ﴾ (النحل)، وقوله: ﴿أَمْ لَهُ الْبَنَاتُ وَلَكُمُ الْبَنُونَ﴾ (الطور).

فهذه الآية وإن كانت تدلُّ على نفي نسبة البنت إلى الله، فهي تدلُّ بفحوها على تفضيل الذَّكر على البنت، وأنه أمرٌ مقررٌ عند جميع الطوائف، إلا من شذٍّ، وقليلٌ ما هم!

قالت الدكتورة:

(ويستمرُّ ابنُ حزم في دفاعه عن مكانة المرأة ومقدرتها العقلية، مؤكّداً أنَّ الأنوثة ليست مرادفاً للنقص العقل كما يُشيع الكثيرون، ثم يورد الحديثُ الشرِيفُ: ((ما رأيتُ من ناقصاتٍ عَقْلٍ وَدِينٍ أَسْلَبَ لِلْبُرَّ الرَّجُلَ الْحَازِمَ مِنْ إِحْدَائِكُنَّ))، الذي يستشهدُ به بعضُ الناس للحطٍّ من قيمة

المرأة، ويُعلق على ذلك بقوله: (إن حملَ هؤلاء المشغبون الحديثَ على ظاهره لزمهم أن يقولوا إنَّهم أتمُ عقلاً ودينًا من مريم وأمَّ موسى وأمَّ إسحاق ومن عائشة وفاطمة، ومن يقول ذلك لا يبعد عن الكفر) ثم يضيف: الرَّسُول ﷺ قد بَيَّنَ (وجه ذلك النَّصْ وَهُوَ كُونُ شهادة المرأة على النَّصْفِ من شهادة الرَّجُل، وَكُونُهَا إِذَا حَاضَتْ لَا تَصْلِي وَلَا تَصُومُ، وَلِيُسْ هَذَا بِمُوجَبٍ نَقْصَانَ الْفَضْلِ وَلَا نَقْصَانَ الدِّينِ وَالْعُقْلِ فِي غَيْرِ هَذِينِ الْوَجْهَيْنِ فَقْطُ، إِذَا بِالضَّرُورَةِ نَدْرِي أَنَّ فِي النِّسَاءِ مِنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الرِّجَالِ وَأَتْمُ دِينًا وَعُقْلًا) (١).

ويستطرد ابنُ حَزَمَ موضِحًا وجهاً نظره في مسألة نقص شهادة المرأة فيقول: (وليسَ ذَلِكَ مَا يُنْقَصُ الْفَضْلُ، فَقَدْ عَلِمْنَا أَنَّ أَبَا بَكْرَ وَعُمَرَ وَعَلِيًّا لَوْ شَهَدُوا فِي زِنَى لَمْ يُحْكَمْ بِشَهَادَتِهِمْ، وَلَوْ شَهَدَ بِهِ أَرْبِعَةٌ مِنَا عَدَوْلٌ فِي الظَّاهِرِ حُكْمٌ بِشَهَادَتِهِمْ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمُوجَبٍ أَنَّا أَفْضَلُ مِنْ هُؤُلَاءِ

(١) الفصل، (٤/٢٠٦).

المذكورين، وكذلك القول في شهادة النساء فليس الشهادة من باب التفاضل في وردد ولا صدراً، لكن يقفا فيها عند ما حده النص فقط^(١).

قلت:

الحاديُّ الذي ذكره ابن حزم - رحمه الله - أخرجه البخاريُّ ومسلم^(٢)، من رواية أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: «خرجَ رسولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في أضْحَى - أو في فَطْرٍ - إِلَى الْمَصَالِىِّ، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ تَصَدَّقْنَ، فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ أَكْثَرَ أَهْلَ النَّارِ. فَقَلَنَ: بَمْ يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: تُكْثِرُنَ اللَّعْنَ، وَتَكْفُرُنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ ناقصَاتَ عَقْلٍ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَرَّ الرَّجُلَ الْحَازِمَ مِنْ إِحْدَاكُنَّ. قَلَنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللهِ؟ قَالَ: أَلِيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نَصْفِ شَهَادَةِ

(١) الفصل، (٤/٤٢٠٦-٢٠٧).

(٢) البخاري (١/٤٨٣ مع فتح الباري)، ومسلم (٢/٦٥ مع شرح النووي).

الرجل؟ قلن: بلـى. قال: فـذلك من نقصـان عـقلـها.
أـلـيـسـ إـذـاـ حـاـضـتـ لـمـ تـصـلـ وـلـمـ تـصـمـ؟ قـلنـ: بلـىـ.
قـالـ: فـذلكـ منـ نـقـصـانـ دـيـنـهـاـ».

فـهـذـاـ الـحـدـيـثـ وـإـنـ لـمـ يـكـنـ حـجـةـ لـمـ يـسـتـشـهـدـ بـهـ مـنـ
جـهـلـةـ الرـجـالـ عـلـىـ (الـحـطـ منـ قـيـمـةـ المـرـأـةـ) لـأـنـ هـذـاـ
الـنـقـصـانـ لـيـسـ بـيـدـهـاـ. إـلـاـ أـنـهـ دـلـيـلـ عـلـىـ تـفـضـيـلـ جـنـسـ
(الـرـجـلـ) عـلـىـ جـنـسـ (الـمـرـأـةـ) وـهـوـ مـاـ يـنـقـضـ قـوـلـ الدـكـتـورـةـ
الـتـيـ تـوـهـمـتـ فـيـهـ خـلـافـ ذـلـكـ.

وـتـوـضـيـعـ هـذـاـ: أـنـ مـنـ يـكـنـ أـكـمـلـ فـيـ دـيـنـهـ وـأـقـوـيـ فـيـ
عـقـلـهـ هـوـ (أـفـضـلـ) مـنـ لـمـ يـكـنـ كـذـلـكـ، وـلـسـنـاـ فـيـ مـقـامـ:
هـلـ هـذـاـ (الـنـقـصـ) مـنـهـ أـمـ مـنـ غـيـرـهـ؟ إـنـاـ نـحـنـ فـيـ مـقـامـ أـيـهـمـاـ
أـفـضـلـ: مـنـ كـمـلـتـ عـبـادـتـهـ وـقـوـيـ عـقـلـهـ أـمـ الـآـخـرـ مـنـ لـمـ
يـكـنـ كـذـلـكـ؟ لـاـشـكـ أـنـ الـأـوـلـ (أـفـضـلـ) مـنـ الـثـانـيـ.

قـالـ الشـيـخـ عـبـدـ اللهـ بـنـ حـمـيدـ. رـحـمـهـ اللهـ. تـعـلـيـقـاـ عـلـىـ
الـحـدـيـثـ السـابـقـ: (هـذـاـ نـصـ صـرـيـحـ) فـيـ نـقـصـانـ المـرـأـةـ، فـيـ

عقلها ودينها عن الرّجل، لضرورة أن لا يتساوى من يُصلّي بعض حياته بمن يُصلّي كلّ حياته، ولا من يصوم شهر رمضان من أوله إلى آخره، بمن لا يصوم إلا البعض، كما لا تتساوى شهادة الرجل لكمال عقله وقوته ضبطه بمن شهادتها نصف شهادته، لضعف عقلها وعدم كمال حفظها، فمن ساوي بين الرّجل والمرأة فقد جنى على الإسلام، وسلكَ سبيل الاعوجاج^(١).

قلت:

كما أنّ هذا الحديث يدلُّ على (فضل) جنس الرجال على جنس النساء إلا أنه لا حجّة فيه - كما سبق - لمن يستشهد به من جهله الرجال على الخطّ من كرامة المرأة أو السُّخرية بها، لأنّ هذا (النَّقص) الوارد على المرأة ليس باختيارها، إنما هو أمرٌ مقدَّرٌ من الله عليها لحكمة سيأتي بيانها، كما أنّه لا تلازم بينه وبين منزلتها وكرامتها.

(١) الدرر السنّية، (٤٢/١٦).

وقد سُئل سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز - رحمه الله - عن هذا الحديث الذي استغلَه بعض (ناقصي) العقل من الرجال في النَّيَلِ من المرأة.

وإليك السؤال والجواب:

س: دائمًا نسمع الحديث الشريف: (النِّسَاءُ ناقصاتُ عقلٍ ودينٍ) ويأتي به بعضُ الرِّجال لِلإِسَاءَةِ لِلمرأةِ، نرجو من فضيلتكم توضيحَ معنى هذا الحديث؟

ج: معنى حديث رسول الله ﷺ: «ما رأيتُ من ناقصاتَ عقلٍ ودينٍ أغلبَ لُبَّ الرَّجُلِ الحازمِ مِنْ إِحْدَائِكُنَّ» فقيل: يا رسولَ اللهِ، مَا نُقصانُ عقلِها؟ قال: «أَلَيْسَتْ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَلَمْ تَصُمْ» بَيْنَ - عليه الصَّلاةُ وَالسَّلَامُ - أَنَّ نُقصانَ عقلِها من جهةِ ضعفِ حفظِها، وَأَنَّ شهادتها تُجَبَّرُ بشهادةِ امرأةٍ أخرى، وذلك لضبطِ الشَّهادَةِ بِسَبَبِ أَنَّهَا قد تُنسى فتُزيدُ في الشَّهادَةِ أو تُنْقصُها كما قال - سبحانه -: ﴿وَأَسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ

رِجَالُكُمْ فَإِنْ لَمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَأَمْرَاتَانِ مِمَّنْ تَرْضِيُونَ
مِنَ الشُّهَدَاءِ أَنْ تَضِلَّ إِحْدَنَهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَنَهُمَا أُلَّا خَرَى ﴿٤﴾

(البقرة: ٨٢) الآية. وأما نقصان دينها، فلأنها في حال الحيض والنفاس تدع الصلاة وتدع الصوم ولا تقضى الصلاة، فهذا من نقصان الدين، ولكن هذا النقص ليس مؤاخذةً عليه، وإنما هو نقص حاصل بشرع الله - عز وجل -، هو الذي شرعه - عز وجل - رفقاً بها ويسيراً عليها، لأنها إذا صامت مع وجود الحيض والنفاس يضرها ذلك، فمن رحمة الله شرع لها ترك الصيام وقت الحيض والنفاس بعد ذلك.

وأما الصلاة فإنها حال الحيض قد وُجد منها ما يمنع الطهارة، فمن رحمة الله - جل وعلا - أن شرع لها ترك الصلاة، وهكذا في النفاس، ثم شرع لها أنها لا تقضى، لأن في القضاء مشقة كبيرة، لأن الصلاة تتكرر في اليوم والليلة خمس مرات، والحيض قد تكثر أيامه، فتبلغ

سبعة أيام أو ثمانية أيام أو أكثر، والنفاس قد يبلغ أربعين يوماً، فكان من رحمة الله لها وإحسانه إليها أن أسقط عنها الصلاة أداءً وقضاءً، ولا يلزم من هذا أن يكون نقص عقلها في كل شيء ونقص دينها في كل شيء، وإنما بين الرسول ﷺ أن نقص عقلها من جهة ما قد يحصل من عدم الضبط للشهادة، ونقص دينها من جهة ما يحصل لها من ترك الصلاة والصوم في حال الحيض والنفاس، ولا يلزم من هذا أن تكون أيضاً دون الرجل في كل شيء، وأن الرجل أفضل منها في كل شيء، نعم جنس الرجال أفضل من جنس النساء في الجملة لأسباب كثيرة، كما قال الله - سبحانه وتعالى - : ﴿الرَّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾⁽¹⁾ لكن قد تفوقه في بعض الأحيان في أشياء كثيرة، فكم لله من امرأة فوق كثير من الرجال في عقلها

(1) (النساء ، الآية : ٣٤) ، وهذه الآية الصريحة لم يذكرها ابن حزم - كما سيأتي - !!

ودينها وضبطها، وإنما ورد عن النبي ﷺ أن جنس النساء دون جنس الرجال في العقل وفي الدين من هاتين الحيثيتين اللتين بينهما النبي ﷺ.

وقد تكثر منها الأعمال الصالحة فتربو على كثير من الرجال في عملها الصالح، وفي تقوتها الله - عز وجل - وفي منزلتها في الآخرة، وقد تكون لها عناية في بعض الأمور فتضبط ضبطاً كثيراً أكثر من ضبط بعض الرجال في كثير من المسائل التي تُعنى بها وتجتهد في حفظها وضبطها، فتكون مرجعاً في التاريخ الإسلامي وفي أمور كثيرة، وهذا واضح من تأمل أحوال النساء في عهد النبي ﷺ وبعد ذلك، وبهذا يُعلم أن هذا النَّصْ لا يمنع من الاعتماد عليها في الرواية، وهكذا في الشهادة إذا أخبرت بامرأة أخرى، ولا يمنع أيضاً تقوتها الله وكونها من خيرة عباد الله ومن خيرة إماء الله، إذا استقامت في دينها وإن سقط عنها الصَّوم في الحيض والنفاس أداء لا قضاء، وإن سقطت



عنها الصلاة أداءً وقضاءً، فإنَّ هذا لا يلزم منه نقصُها في كلِّ شيءٍ من جهة تقواها الله، ومن جهة قيامها بأمره، ومن جهة ضبطها لما تُعنى به من الأمور، فهو نقصٌ خاصٌ في العقل والدين كما بيَّنَه النبيُّ ﷺ، فلا ينبغي للمؤمن أن يرميَها بالنقص في كلِّ شيءٍ وضعف الدين في كلِّ شيءٍ، وإنما هو ضعف خاصٌ بدينها، وضعف في عقلها فيما يتعلق بضبط الشهادة ونحو ذلك، في ينبغي إيضاحها وحملُ كلام النبيُّ ﷺ على خير المُحَامِل وأحسنها، والله تعالى أعلم^(١).

*** قالت الدكتورة:**

(ومن هذه الروح المتجردة عند ابن حزم، ومن هذا المنطق المحايد تنطلقُ كلمةُ الحقُّ، يقذفها في وجوه أولئك المغالطين أو من سماهم بالمشغبين الذين فشلوا في التَّجَرُّد من أهوائهم وميولهم الذاتية التي تُملي عليهم الإصرار

(١) مجموع فتاوى ومقالات متنوعة (٤/٢٩٢-٢٩٤).

على جعل المرأة في مكانة أدنى من مكانة الرجل).

قلت:

ما بالُ الدُّكتورة في هذا الموضع قد استشاطت وخرجت عن (تجزُّدها) و(حيادها) فأصبحتْ تُلقي بالتهم على علماء المسلمين، ممَّن كانت خطئتهم - عند الدُّكتورة - أنَّهم لم يجتروها في أهوائهما ويساوُوا بين المرأة والرَّجل، وإنما هم - رحمهم الله - أتَّبعوا نصوص الكتاب والسنة - كما سبق - وهذا ما لا يُرضي (غورو) الدُّكتورة، فأصبحت تَهذِي بِمثل هذه الأقوال (الوَقَحة) لا مزَّةً بها علماء المسلمين - رحمهم الله -، واصمتهم بأنَّهم (مغالطون) (مشغّبون) (فشلوا في التَّجَرُّد من أهوائهم)^(١)، نعوذ بالله من الفجور في الخصومة التي هي من صفات المنافقين الَّذين قال فيهم وَيَسِّرْ لِلَّهُ : «وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»^(٢).

(١) !!!

(٢) أخرجه البخاري ومسلم.

وَالَّذِي نفسي بيده، لو خالف ابن حزم نفسه (هوى)
الدكتورة وما تروج له لما أقامت لأقواله أيَّ عبرة، بل
وصَمَّتها بما وصمت به الآخرين، لأنَّ الدكتورة ومن
شابها إنَّما صاحبُهم من وافقهم.

وممَّا يشهد لهذا أنَّ الدكتورة لم تُتطرَّق لمسألة ذكرها ابن
حزم - رحمه الله - في كتابه (المُحَلَّى) الذي نقلت منه
كثيراً، لأنَّها لم تتوافق هوها، ولذا فقد حاولت إخفاءها
وعدم التَّعرِيج عليها، هذه المسألة هي: (عدم جواز تولِّي
المرأة أمرَ الإمامة العُظمى)^(١)، أيَّ: الخلافة أو رئاسة
الدولة! وهذا لا يُرضي الدكتورة التي ترى (مساواة) المرأة
بالرجل في كلِّ شيء - كما هو واضحٌ من كلامها - فما بالُها
انقلبت - هنا - على صاحبها ابن حزم؟!

قالت الدكتورة:

(وهكذا لا يفرق ابن حزم بين المرأة والرَّجل في مسألة

(١) انظر المُحَلَّى (٩/٤٣٠) طبعة أحمد شاكر - رحمه الله -

طلب العلم والتفقه فيه، بل إنَّه مضى إلى أبعد من ذلك، فقد جعل فرضاً على المرأة الارتحال في طلب العلم، إذا لم يتوافر في البلد الذي تقطنه من يقدِّم العلم، وجب عليها أن ترحل إلى حيث يوجد العلماءُ القادرون على تقديمِه، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى: «فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلَيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ» (التوبه: ١٢٢) إذ إنَّ ابن حزم يصرُّ على أنَّ الخطاب في الآية ليس خاصاً بالذكر فقط كما يدَّعى البعض وإنما هو يشمل الإناث كذلك، ويقول مجادلاً أولئك الذين ينكرون اشتتمال الإناث في الخطاب العام في القرآن الكريم: (فَإِنْ قَالُوا: فَأُوجِبُوا عَلَيْهِنَّ النَّفَارَ لِلتَّفَقُّهِ فِي الدِّينِ وَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَنَهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، قُلْنَا وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ: نَعَمْ، هَذَا وَاجِبٌ عَلَيْهِنَّ كَوْجُوبِهِ عَلَى الرِّجَالِ، وَفَرْضٌ عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ التَّفَقُّهُ فِي كُلِّ مَا يَخْصُّهَا كَمَا فَرْضَ ذَلِكَ عَلَى الرِّجَالِ، فَفُرِضَ عَلَى ذَاتِ الْمَالِ مِنْهُنَّ مَعْرِفَةُ أَحْكَامِ



الزَّكَاة، وفرض عليهنَّ كلهنَّ معرفة أحكام الطَّهارة والصلَاة والصَّوْم، وما يحلُّ وما يحرم من المَأكُل والمشَارب والملابس، وغير ذلك كالرُّجال ولا فرق. ولو تفَقَّهَت امرأةٌ في علوم الديانة للزمنِ قَبْول نذارتها، وقد كان ذلك، فهو لاءُ أزواج النَّبِيِّ ﷺ وصَوَّاحِهِ قد نُقلَ عنهنَّ أحكامَ الدِّين وقامت الحَجَّةُ بِنَقلِهِنَّ^(١).

قلتُ:

أولاً: يعني في مسألة (تعليم المرأة) قوله عليه السلام: «طلبُ العلم فريضةٌ على كلِّ مسلم»^(٢)، والنساء داولاتٌ في عموم هذا الحديث. وقوله صلى الله عليه وسلم للشفاء بنت عبد الله: «عَلِمْيَهَا^(٣) حَفْصَةَ كَمَا عَلِمْتِهَا»

(١) الأحكام في أصول الأحكام (٣٤٥-٣٤٦/٣).

(٢) أخرجه ابن ماجه وغيره، وصححه الألباني في تخريجه لأحاديث (مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام) للقرضاوي (ص ٤٨)، وبين حفظه الله أن زيادة (ومسلمة) في الحديث لا أصل لها (ص ٦٢).

(٣) أي رفيَّة النَّمَلَة، حيث عرضتها على النَّبِيِّ ﷺ فأقرَّها عليها، و(النَّمَلَة) قروحٌ تخرج في الجانب.

الكتابة»^(١).

قال الشيخ الألباني - حفظه الله - : (في الحديث فوائد
كثيرة أهمها اثنان :

الأولى :

والآخرى : مشروعية تعليم المرأة الكتابة ، ومن أبواب
البخاري في الأدب المفرد (رقم ١١١٨) : (باب الكتابة
إلى النساء وجوابهن).

ثمَّ روى بسنده الصحيح عن موسى بن عبد الله قال :
(حدَثَنَا عائشةُ بنت طلحةَ قالتْ : قلتْ لعائشةَ - وَأَنَا فِي
حُجَّرَهَا ، وَكَانَ النَّاسُ يَأْتُونَهَا مِنْ كُلِّ مَصْرَ ، فَكَانَ
الشَّيْوخُ يَنْتَابُونِي لِمَكَانِي مِنْهَا ، وَكَانَ الشَّبَابُ يَتَأْخُذُونِي
فِيهِدُونَ إِلَيَّ ، وَيَكْتُبُونَ إِلَيَّ مِنَ الْأَمْصَارِ ، فَأَقُولُ لعائشةَ :
يَا خَالَةُ ، هَذَا كِتَابٌ فَلَانْ وَهَدِيَّتِهِ . فَتَقُولُ لِي عائشةَ : أَيِّ
بُنْيَّةً ! فَأَجِيبُهُ وَأَثِيبُهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكَ ثَوَابٌ أُعْطِيَتُكَ ،

(١) أخرجه الحاكم (٤/٥٦-٥٧) وصححه الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة

قالت : فَتُعْطِينِي) .

قلت :

وموسى هذا هو ابن عبد الله بن إسحاق بن طلحة القرشي ، روى عن جماعة من التابعين ، وعن هشتن ، ذكره ابن أبي حاتم في المحرر والتعديل (٤/١٥٠) ومن قبله البخاري في التاريخ الكبير (٤/٢٨٧) ولم يذكر أفيه جرحاً ولا تعديلاً ، وقد ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : مقبول . يعني عند المتابعة ، وإلا فهو لين الحديث . وقال المجد ابن تيمية في منتقى الأخبار عقب الحديث : (وهو دليل على جواز تعلم النساء الكتابة) .

وتبعه على ذلك الشيخ عبد الرحمن بن محمود البعلبكي الحنبلي في المطلع (١٠٧/١) ، ثم الشوكاني في شرحه (٨/١٧٧) وقال :

(وأماماً حديث «لا تعلمونهنَّ الكتابةَ، ولا تسكنوهنَّ الغُرَفَ، وعلَّمُوهنَّ سورة النُّور») ، فالنهي عن تعليم

الكتابة في هذا الحديث محمولٌ على من يُخشى من تعليمها الفساد).

قلت: وهذا الكلام مزدودٌ من وجهين:

الأول: أنَّ الجمَعَ الذي ذكره يُشعرُ أنَّ حديث النهي صحيح، وإلا لما تكفلَ التَّوْفِيقَ بينه وبين هذا الحديث الصَّحِيحَ، وليس كذلك، فإنَّ حديث النَّهي موضعٌ كما قال الذَّهَبِيُّ، وطرقه كلها واهيةٌ جدًّا، وبيان ذلك في سلسلة الأحاديث الضَّعِيفَةِ، (رقم ٢٠١٧)، فإذا كان كذلك فلا حاجةَ للجمع المذكور، ونحو صنْيع الشوكياني هذا قولُ السخاوي في هذا الحديث الصحيح (إنه أصحُّ من حديث النَّهي)！ فإنه يُوهمُ أنَّ حديث النَّهي صحيح أيضًا.

والآخر: لو كان المراد من حديث النَّهي من يُخشى عليها الفساد من التعليم، لم يكن هناك فائدةٌ من تخصيص النِّساء بالنَّهي، لأنَّ الخشية لا تختصُّ بهنَّ، فكم من رجلٍ كانت الكتابة عليه ضررًا في دينه وخلقه،



أفينهى أيضاً الرجال أن يُعلّموا الكتابة؟! بل وعن تعلم القراءة أيضاً، لأنها مثل الكتابة من حيث الخشية! والحق أنَّ الكتابة والقراءة نعمةٌ من نعم الله - تبارك وتعالى - على البشر كما يُشير إلى ذلك قوله - عز وجل -:

﴿أَقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ﴿١﴾ خَلَقَ الْإِنْسَنَ مِنْ عَلَقٍ ﴿٢﴾ أَقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَمَ بِالْقَلْمَنِ﴾،

وهي كسائر النعم التي امتنَّ الله بها عليهم، وأراد منهم استعمالها في طاعته، فإذا وُجد فيهم من يستعملها في غير مرضاته، فليس ذلك بالذى يُخرجها عن كونها نعمةً من نعمه، كنعمه البصر والسمع والكلام وغيرها، فكذلك الكتابة والقراءة، فلا فرق في هذا بين الذكور والإناث.

والأصل في ذلك أنَّ كلَّ ما يجب للذكور وجب للإناث، وما يجوز لهم جاز لهنَّ ولا فرق، كما يشير إلى ذلك قوله ﷺ: «إِنَّمَا النِّسَاء شَقَائِقُ الرِّجَالِ»، رواه الدارمي وغيره، فلا يجوز التَّفْرِيقُ إِلَّا بِنَصٍ يُدلُّ عليه،

وهو مفقود فيما نحن فيه، بل النص على خلافه، وعلى وفق الأصل، وهو هذا الحديث الصحيح، فتشبّث به ولا ترضّ به بديلاً، ولا تُصغِّر إلى من قال:

مَا لِلنِّسَاءِ وَلِكُلِّ تَা
بَةِ وَالْعَمَالَةِ وَالْخَطَابَةِ
هَذَا لَنَا وَلَهُنَّ مِنَّا
أَنْ يَبْتَئِنَ عَلَىٰ جَنَّةَ بَأْبَةٍ
فَإِنَّ فِيهِ هُضْمًا لِّحَقِّ النِّسَاءِ وَتَحْقِيرًا لِّهُنَّ، وَهُنَّ كَمَا عَرَفْتَ
شَقَائِقَ الرِّجَالِ. نَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَرْزُقَنَا الْإِنْصَافَ
وَالْإِعْدَالَ فِي الْأُمُورِ كُلِّهَا) اهـ كلام الألباني - حفظه الله^(١).
ثانيةً: كلام ابن حزم - رحمة الله - ذكره تحت (فصل:
في ورود الأمر بلفظ خطاب الذكور^(٢) مختاراً رحمة الله
أن ما ورد من خطاب في القرآن والسنّة بلفظ مذكر مثل

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/٢٩٥-٢٩٧). وانظر: رسالة (عقود الجمان في جواز تعليم الكتابة للنسوان) طبع المكتب الإسلامي - بيروت.

(٢) الإحکام في أصول الأحكام (٣/٣٤٤).



﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ﴾، ﴿أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ﴾، و(و) الجماعة.. إلخ، فإنه يعمُّ النِّسَاء مع الرجال ما لم يأت ما يخصُّه بالرِّجال دون النساء. كأمره - تعالى - المؤمنين بالجهاد نخصُّه بالرجال لأنَّه ﷺ قال لعائشة عندما استاذته في الجهاد: «لَكُنَّ أَفْضَلُ الْجَهَادِ حِجَّةً جَهَادَ مَبْرُورٍ» فجعل ﷺ الجهاد من مهامَّات الرَّجُل لا المرأة، وعلى هذا فقس . و اختيار ابن حزم السابق هو الصحيح وهو الذي عليه جمهور العلماء، كما سبق في قول الشيخ الألباني عندما قال: (والأصلُ في ذلك أَنَّ كُلَّ مَا يُجَبُ لِلذُّكُورِ وَجَبَ لِلإِنَاثِ، وَمَا يُجُوزُ لَهُمْ جَازَ لَهُنَّ وَلَا فَرْقٌ)، كما يُشير إلى ذلك قوله ﷺ: ((إِنَّمَا النِّسَاء شَقَائِقُ الرِّجال)) رواه الدَّارِمي وغيره، فلا يجوز التَّفَرِيقُ إِلَّا بِنَصٍ يَدْلُلُ عَلَيْهِ) (١).

وقال الشيخ ابن عثيمين - رحمه الله -: (إنَّ الأصلَ تساوي الرِّجال والنِّسَاء في الأحكام الشرعية، إِلَّا مَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَيْهِ، فَمَا دَلَّ الدَّلِيلُ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِالْحُكْمِ دُونَ

(١) السلسلة الصحيحة (٢٩٧/١).

الآخر خُصّ به، وإنَّا فالْأَصْل أَنَّهُمَا سَوَاءٌ^(١).
 فَكَلَامُ ابْنِ حَزْمَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - صَائِبٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ،
 وَلَكِنْ يَنْبَغِي التَّنْبِيَهُ عَلَى قَوْلِهِ: (هَذَا وَاجِبٌ عَلَيْهِنَّ) أَيْ
 النَّفَارُ لِلتَّفْقِهِ فِي الدِّينِ، بَأَنَّ هَذَا مُخْصُوصٌ بِشَرْطَيْنِ:
الشَّرْطُ الْأَوَّلُ: أَنْ تَكُونَ نِفَرَتَهَا مِنْ أَجْلِ (التَّفْقِهِ فِي
 الدِّينِ) كَمَا بَيَّنَ ابْنُ حَزْمَ - رَحْمَهُ اللَّهُ - لِأَنَّ التَّفْقِهَ فِي
 الدِّينِ^(٢) وَاجِبٌ، وَمَا لَا يَتَمَّ الْوَاجِبُ إِلَّا بِهِ فَهُوَ وَاجِبٌ.
 أَقُولُ هَذَا لِكَيْ لَا يَفْهَمُ أَحَدٌ - بِقَصْدِ حَسْنٍ أَوْ سَيِّءٍ! -
 كَلَامُ ابْنِ حَزْمَ عَلَى أَنَّهُ يَوْجِبُ نِفَرَةَ الْمَرْأَةِ وَارْتِحَالُهَا لِتَعْلِمُ
 عِلْمَ مِبَاحَةٍ أَوْ مُكْرَوَهَةٍ أَوْ مَحْرَمَةٍ. فَهَذَا لَمْ يَدْرُ بِيَالِهِ -
 رَحْمَهُ اللَّهُ - إِنَّمَا هُوَ بِصَدْدِ الْحَدِيثِ عَنْ (التَّفْقِهِ - الْوَاجِبِ -
 فِي الدِّينِ) فَافْهَمُ هَذَا وَاحْذَرْ.

(١) الشرح الممتع على زاد المستقنع (٣٩٣/٥).

(٢) أَيُّ الدِّينُ الَّذِي يَلْزِمُهَا تَعْلِمُهُ، مَمَّا لَا تَتَمَّ عِبَادَتُهَا لِرِبِّهَا إِلَّا بِهِ، كَالْعِقِيدَةِ، وَالْحُكَمِ،
 الطَّهَارَةِ، وَالصَّلَاةِ، وَالزَّكَاةِ، إِنْ كَانَتْ ذَاتِ مَالٍ، وَالْحِجَّةُ إِنْ كَانَتْ مُسْتَطِيْعَةً. أَمَا غَيْرُ
 ذَلِكَ فَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِوُجُوبِهِ عَلَى كُلِّ اِمْرَأَةٍ.

الشرط الثاني : وهو شرط لم يذكره ابن حزم لوضوّه وعدم مخالفته أحد فيه^(١) ، لاسيما وقد ورد فيه حديث صحيح لا يحتمل التأویل ، وابن حزم رحمه الله من يأخذ بالظاهر كما هو معلوم .

هذا الشرط هو أن يكون سفرها - أي المرأة - مع ذي محرم لها قوله عليه السلام : «لا تُسافر المرأة إلا مع ذي محرم»^(٢) .

أقول هذا لكي لا يفهم أحد من كلام ابن حزم - رحمه الله - أنه يجيز سفر المرأة لوحدها^(٣) كما يوهمه كلام الدكتورة التي لم تأبه بهذا الشرط المنصوص عليه في كلام

محمد عليه السلام !

(١) هذا في زمانه حيث لا يتجرأ أحد على ردّ حديث رسول الله عليه السلام ، أما في زماننا فقد تجرأ (البعض) على آيات القرآن والأحاديث الصحيحة بالرد والاستكثار ، بل والسخرية - والعياذ بالله - في (ردّه ولا أبا بكر لها) .

(٢) أخرجه البخاري (٤/٧٢ فتح) ، ومسلم (ص ٩٧٨) .

(٣) كيف ذلك ، وهو قد اشترط لوجوب الحج عليها أن يكون معها ذو محرم ، فقال - رحمه الله - في مقدمة كتاب الحج : (أماماً قولنا بوجوب الحج - على المؤمن العاقل البالغ الحر ، والحرّة التي لها زوج أو ذو محرم يحج معها . في العمر ، فإن جماعاً متيقن) . (المحلّى ٣٦/٧) .

ثالثاً: ليت الدكتورة - هداها الله - وهي التي تعلقت بكلام ابن حزم وفرحت به، لأن تعلم هي وصوיחباتها من الكاتبات بما ذكره - رحمة الله - في قوله السابق من وجوب تفقة المرأة في الدين، (والامر بالمعروف والنهي عن المنكر) فأمرت بما تتفق عليه جمیعاً - من المعروف، ونها - عمما تتفق جمیعاً على إنكاره - من المنكر في ملة الاتصال بالهمة، لك - تکما - استفادتها من ابن حزم!

قالت الدكتورة: (ويبدو أنَّ إيمان ابن حزم القويُّ
بأهمية تعليم المرأة، منبثقٌ من إيمانه العميق بمسؤوليتها
الاجتماعية ودورها الإيجابي تجاه أمتها، فالمرأة في رأيه
ليست مجرد أنشى مكانها البيت لا تتجاوز مسؤوليتها
جدرانه، وإنَّما هي امرأة فاعلة متجة تقدُّم وتوجه
وترعى، فالمرأة في رأيه لها أن تليَ الحكم وأن تكون وصيَّة
ووكيلاً قاضية^(١)، وهذا كله يستوجب فرض التعليم

٤٢٩ - ٤٣٠ (٩/المحلي)



عليها لتكون قادرةً على القيام بتلك المسؤوليات وأداء دورها الحيوي في المجتمع الإسلامي).

قلت:

أولاً: يُلمَح من قول الدكتورة (المرأة في رأيه ليست مجرد أنسى مكانها البيت) أنها تدعوه إلى (خروج) المرأة من بيتها وأنه هو الأصل في قضية المرأة، مع سخريتها (المبطنة) بمن يدعوه إلى أن تلزم المرأة بيتهما، وتقوم بما (فطرها) الله عليه من مراعاة لشؤون البيت ولأفراد أسرتها كبیرها وصغيرها، وسيأتي - إن شاء الله - بطلان قولها وما تدعوه إليه، وأنه مصادم لنصوص الشريعة.

ثانياً: قولها بأنَّ ابن حزم - رحمه الله - يرى أنَّ للمرأة (أن تلي الحكم) قولها (الحكم) قد يوهم بأنَّ ابن حزم يرى أن تكون المرأة خليفةً، أو إماماً أعظم! أي حاكمةً للبلاد^(١) وهذا لم يقصده ابن حزم - رحمه الله - لأنَّ شأنه

(١) وهذا الفهم الخاطئ قد فهمته الدكتورة! نظراً لعجلتها في التقاط ما تظنه يؤيد (دعونتها)! دون تأمل وتدبر لكلام العلماء. ودليل هذا أنها قالت - كما سبق - بأن ابن

شأن أهل السنة: لا يجوز عندهم ذلك لقوله ﷺ: (لن يفلح قومٌ ولَّوا أمرَهم امرأةً) ^(١)، وقد صرَّح بهذا - رحمة الله - في المحتوى ^(٢).

وإنما قصده - رحمة الله - جواز أن تلي القضاء، وهو قولٌ ضعيفٌ لم يذكر ابن حزم عليه دليلاً سوى أن قال: (روي عن عمر بن الخطاب أنه ولَّ الشفاعة امرأةً من قومه السوق) ^(٣)، ولم يذكر - رحمة الله - إسناد هذا الخبر، وهذا ليس من عادته ^(٤).

= حزم يرى للمرأة (أن تلي الحكم وأن تكون وصيةً ووكيلةً بدل قاضية) وابن حزم - رحمة الله - لم يقل سوى (وجائز أن تلي المرأة الحكم) ويعني به القضاء (وقد أجاز المالكيون أن تكون وصيةً ووكيلةً) (المحتوى ٤٣٠ - ٤٢٩). ولم يقل (قاضية) لأنه أكفي بكلمة (الحكم)، أما الدكتورة فزادات (بدل قاضية) من عندها لأنها تعتقد أن ابن حزم يعني بـ (أن تلي المرأة الحكم) الإمامة العظمى أي الخلافة! ونسى أنه من يحرم هذا، وقد صرَّح به في الموضع السابق؛ ولكنها العجلة!

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢/٧) فتح.

(٢) المحتوى (٤٣٠/٩).

(٣) المحتوى (٤٢٩/٩).

(٤) فلو كان لهذا الخبر الباطل إسنادٌ ليادر ابن حزم بذكرة، لأنَّه - رحمة الله - مَن يمسكُون بقشةٍ في سبيل نصرة أقوالهم!

معنى تفضيل جنس الرجال على جنس النساء

وهذا الأثر قال عنه ابنُ العربيِّ المالكيِّ - رحمه اللهُ - : (لم يصحَّ ؛ فلا تلتفتوا إلَيْهِ ، فَإِنَّمَا هُوَ مِنْ دُسَائِسِ الْمُبَدِّعَةِ فِي الأَحَادِيثِ) ^(١) .

وقالُ الدُّكتُورُ مُحَمَّدُ أَبُو فَارِسُ : (وَمَا ذَكَرَهُ أَبْنُ حَرْزٍ - رَحْمَهُ اللَّهُ - مِنْ أَنَّ عَمَرَ وَلَيَ الشَّفَاءَ ، فَلَا يَصْلُحُ حُجَّةً فِي هَذَا الْمَقَامِ ؛ فَالْخَبَرُ لَمْ يُثْبُتْ ، فَقَدْ سَاقَهُ غَيْرُ مُسْتَدِّ وَبِصَيْغَةِ التَّمَرِيدِ ، وَهَذِهِ الصَّيْغَةُ لَا تُؤْهِلُ النَّصَّ لِيُحْتَجَّ بِهِ) ^(٢) .

قَالَتْ : فَلَا حُجَّةٌ لِابْنِ حَرْزٍ وَمَنْ تَابَعَهُ ! عَلَى جَوَازِ تَوْلِيَّ الْمَرْأَةِ الْقَضَاءَ وَهُوَ الْحُكْمُ ، وَهُوَ مُخَالِفٌ لِمَذَهَبِ جَمِيعِ الْعُلَمَاءِ الْقَائِمِ عَلَى نُصُوصِ الْكِتَابِ وَالسُّنْنَةِ ^(٣) .

أَمَّا قَوْلُ الدُّكتُورَةِ بَأْنَ أَبْنِ حَرْزٍ - رَحْمَهُ اللَّهُ - يَرِي أَنَّ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَكُونَ (وَصِيَّةً وَوَكِيلَةً) فَهَذَا لَمْ يُقْلَ بِهِ سُوَى

(١) أحكام القرآن (١٤٥٧/٣).

(٢) القضاء في الإسلام (ص ٤٠).

(٣) وهي كثيرة جداً، انظرها في كتاب (المرأة والحقوق السياسية في الإسلام) لمجيد أبو حجير (ص ٣٦٩ وما بعدها) حيث ساقها - حفظه الله - بالتفصيل.

المالكيَّة، وهو - وإن قيل به - فشتان ما بينه وبين أن تلي الحكم أو القضاء أو غيرها من الوظائف السياسيَّة التي تُخرجها من طبيعتها وتخالف بها نصوصاً شرعية؛ لأنَّ (الوصيَّة) و(الوِكالة) مجردُ ولايةٍ خاصَّةٍ في التَّصرُّف عن الغير أو الوصاية عليه إنْ كان صغيراً^(١).

بهذا انتهى كلام الدُّكتورة في هذه المسألة مع التعقيب عليه، ليتبقَّى بعده بيانٌ عدَّةٌ أمورٌ متعلَّقةٌ بما سبق تُجلي هذه المسألة للمسلمين لكي يعلموا: من أين يأتُهم أهلُ الباطل، فيكونوا على استعداد لكشف زُيفهم ودحض شُبهاتهم. وهذه الأمور كال التالي:

- ١- بيانُ بطلان قول ابن حزم بأنَّ نساء النبيَّ ﷺ أفضَّلٌ من جميع الصحابة.
- ٢- التحذير من تبع زلات العلماء.
- ٣- أدلةُ أخرى صريحةٌ في فضل الرجل على المرأة.

(١) انظر: المرجع السابق (ص ٣٦٨).



- ٤- معنى تفضيل الرجل على المرأة .
- ٥- بطلان الدعوة إلى (مساواة) الرجل بالمرأة في كل شيء .
- ٦- وجود الجنسين ضرورة لدراهم الحياة .
- ٧- نصيحة ثمينة للمتحررات .

بطلان قول ابن حزم

بأن نساء النبي ﷺ أفضل من جميع الصحابة

هذا القول الشاذ من ابن حزم - عفا الله عنه - قد ردّه العلماء؛ لأنّه مخالف للنصوص الشرعية، ومخالف لِجماع أهل السُّنَّةِ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - : (وأمّا نساء النبي ﷺ، فلم يقل: إنّهنَّ أفضَّلُ من العشرة إلَّا أبو محمد بن حزم .

وهو قولٌ شاذٌ لم يسبقه إليه أحد، وأنكره عليه من بلغه من أعيان العلماء، ونصوص الكتاب والسنة تُبطل هذا القول .

وحجّته التي احتجّ بها فاسدةٌ، فإنّه احتجّ على ذلك بأنّ المرأة مع زوجها في درجته في الجنة، ودرجة النبي ﷺ أعلى الدرجات فيكون أزواجه في درجته، وهذا يوجب عليه: أن يكون أزواجه أفضل من الأنبياء جميعهم، وأن تكون زوجة كلّ رجل من أهل الجنة أفضل ممّن هو مثله، وأن يكون من يطوف على النبي ﷺ من الولدان، ومن يزوج به من الخور العين أفضل من الأنبياء والمرسلين، وهذا كله مما يعلم بطلاقه عموم المؤمنين.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «فضل عائشة على النساء كفضل الثريد على سائر الطعام» فإنّما ذكر فضلها على النساء فقط، وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «كُمل من الرجال كثير؛ ولم يكُمل من النساء إلا عدد قليل، إما إثنان أو أربع» وأكثر أزواجه لسن من ذلك القليل.

والأحاديث المفضلة للصحابية كقوله ﷺ: (لَوْ كُنْتُ

مُتَّخِذًا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ خَلِيلًا لَا تَخْذُتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلًا) يَدْلِيُ عَلَى أَنَّهُ لِيَسْ فِي الْأَرْضِ أَهْلًا: لَا مِنَ الرِّجَالِ وَلَا مِنَ النِّسَاءِ أَفْضَلَ عَنْهُ مِنْ أَبِي بَكْرٍ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِّحِ عَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ قَالَ: خَيْرُ هَذِهِ الْأُمَّةِ بَعْدِنِيَّهَا أَبُو بَكْرٍ، ثُمَّ عُمْرٌ. وَمَا دَلَّ عَلَى هَذَا مِنَ النَّصْوَصِ الَّتِي لَا يَتْسَعُ لَهَا هَذَا الْمَوْضِعُ. وَبِالْجَمْلَةِ فَهَذَا قَوْلُ شَادٌ لَمْ يُسْبِقْ إِلَيْهِ أَحَدٌ مِنَ السَّلْفِ، وَأَبُو مُحَمَّدٌ مَعَ كُثْرَةِ عِلْمِهِ وَتَبْحُرِهِ، وَمَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَظِيمَةِ: لَهُ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُنْكَرَةِ الشَّادَّةِ مَا يُعْجِبُ مِنْهُ كَمَا يُعْجِبُ مَا يَأْتِي بِهِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْحَسَنَةِ الْفَائِقَةِ، وَهَذَا كَقُولُهُ: إِنَّ مَرِيمَ نَبِيَّةً، وَإِنَّ آسِيَةَ نَبِيَّةً، وَإِنَّ أَمَّ مُوسَى نَبِيَّةً.

وَقَدْ ذَكَرَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ وَالْقَاضِي أَبُو يَعْلَى، وَأَبُو الْمَعَالِيِّ، وَغَيْرُهُمْ: الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّهُ لِيَسْ فِي النِّسَاءِ نَبِيَّةً، وَالْقُرْآنُ وَالسُّنْنَةُ دَلَّا عَلَى ذَلِكَ: كَمَا فِي قَوْلِهِ - تَعَالَى -: **﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِنَّ إِلَيْهِمْ مِنْ أَهْلِ**

القرآن (يوسف: ١٠٩).

وقوله: ﴿مَا الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَّتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ وَأُمُّهُ وَصِدِّيقَةٌ﴾ (المائدة: ٧٥).

ذكر أن غاية ما انتهت إليه أمه: الصديقية، وهذا مبسوط في غير هذا الموضع^(١).

فثبتت بهذا أن أفضلا الصحابة عند أهل السنة هو أبو بكر الصديق رضي الله عنه، ثم عمر رضي الله عنه، ثم عثمان رضي الله عنه، ثم علي رضي الله عنه، ثم توقف عن تفضيل كل أحد بعينه لعدم النص وكلهم - رضي الله عنهم - ذوي فضل ومكانة عند الله. أحقنا الله بهم في الجنة ..

وأهل السنة إنما اختلفوا في التفضيل بين خديجة - رضي الله عنها - وعائشة - رضي الله عنها - أيهما أفضل؟!
ولم يفاضلوا بين أيهما منهما مع رجال الصحابة.

التحذير من تسبّب زلات العلماء

من المعلوم أنَّ الواجب على كلِّ مسلمٍ - عند التَّنَازُع - اتّباعُ قول الله وقول رسوله ﷺ، دون جوء إلى أقوالٍ من سواهما، اتّباعاً لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَنَزَّعُتُمْ فِي شَيْءٍ فَرْدُوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ (النساء).

(فالسُّبْلُ إلى الخروج من التَّنَازُع والخلاف، يكون بردّه إلى كتاب الله وسُنّة رسوله ﷺ فهما الفيصلُ في الخلاف، فما وافقهما فهو الحقُّ، وما خالفهما فهو الباطل) ^(١).

وعلى هذا الأمر سار أئمَّةُ المسلمين وعلماؤهم، وتتابعت أقوالُهم في حثِّ المسلمين على اتّباع الكتاب والسُّنّة وطرح ما يخالفهما ولو كان قولهما لِهم.

- قال الإمام أبو حنيفة - رحمه الله - : (إذا صَحَّ الحديثُ فهو مذهبِي) ^(٢).

(١) زجر السُّفهاء عن تسبّب رخص الفقهاء (ص ١٩).

(٢) حاشية ابن عابدين (١/٦٣) عن صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص ٤٦).

ـ وقال الإمام مالك - رحمه الله - : (إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أَخْطُئُ وَأَصِيبُ، فَانظُرُوا فِي رأِيِّي ؛ فَكُلُّ مَا وَافَقَ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ فَخَذُوهُ، وَكُلُّ مَا لَمْ يَوَافِقْ الْكِتَابَ وَالسُّنْنَةَ فَاتَّرَكُوهُ) ^(١) .

ـ وقال الإمام الشافعي - رحمه الله - : (إِذَا وَجَدْتُمْ فِي كِتَابِي خَلَافَ سَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقُولُوا بِسَنَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَدَعُوا مَا قُلْتُ) ^(٢) .

ـ وقال الإمام أحمد - رحمه الله - : (لَا تَقْلِدُنِي وَلَا تُقْلِدُ مَالِكًا وَلَا الشَّافِعِيَّ وَلَا الأَوْزَاعِيَّ وَلَا الشَّوَّرِيَّ، وَخُذْ مِنْ حِيثُ أَخْذُوا) ^(٣) .

هذا ما أمر الله به، وسار عليه الأئمة - رحمهم الله -؛
ولأجله حذروا أشدَّ التَّحذير من تتبع زلات العلماء
وأقوالهم الشَّادَّة؛ لأنَّه ما من عالم إلَّا وله أقوالٌ اجتهد

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (٣٢/٢) عن صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص ٤٨).

(٢) ذمُّ الكلام للهروي (٤٧/١) عن صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص ٥٠).

(٣) إعلام الموقعين لابن القيم (٣٠٢/٢) عن صفة صلاة النبي ﷺ للألباني (ص ٥٣).



فيها ولكنَّه خالف الصَّواب لأسباب كثيرة^(١)، وهو معذور عند ربِّه - إن شاء الله - لقوله ﷺ: ((إذا حَكَمَ الْحَاكِمُ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرٌ، وَإِذَا حَكَمَ فَاجْتَهَدَ ثُمَّ أَخْطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ))^(٢)، ولكن لا يجوز للمسلمين اتّباعه في زَلَّةٍ وخطئه .

ولهذا - كما سبق - (حدَّر السَّلْفَ - رضوان الله عليهم - من زلَّاتِ الْعُلَمَاءِ، فالْعَالَمُ عِنْدَمَا يَخْطُئُ، لَا يَقْتَصِرُ خَطْؤُه عَلَيْهِ بِلَّا يَتَابِعُه عَلَى ذَلِكَ جَمْعُ غَيْرٍ، وَلِذَلِكَ قِيلَ: إِذَا زَلَّ الْعَالَمُ - بِكَسْرِ الْلَّامِ - زَلَّ الْعَالَمَ - بِفَتْحِهَا - وَقَالُوا أَيْضًا: الْعَالَمُ كَالسَّفِينَةِ إِذَا كُسِّرَتْ غَرَقَتْ، وَغَرَقَ مَعَهَا خَلْقٌ كَثِيرٌ .

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: (ثلاثٌ يَهْدِمُنَ الدِّينَ: زَلَّةُ عَالَمٍ، وَجَدَالٌ مَنَافِقٌ بِالْقُرْآنِ، وَأَئِمَّةٌ مُضَلُّونَ)^(٣) .

وَعَنْ مَعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَانَ لَا يَجْلِسُ مَجْلِسًا

(١) انظرها في (رفع الملام عن الأئمة الأعلام) لشيخ الإسلام ابن تيمية - رحمه الله - .

(٢) أخرجه البخاري (٣١٨/١٣)، ومسلم (١٣٤٢/٣) .

(٣) أخرجه الدارمي (١/٧١)، وابن عبد البر في (الجامع) (٢/١١٠) بسنده صحيح .

للذكر إلا قال حين يجلسُ: (اللهُ حَكَمَ قَسْطًا، هَلَكَ الْمُرْتَابُونَ..)، وفيه: (.. وَأَحذِرُكُمْ زِيَغَةَ الْحَكِيمِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ يَقُولُ كَلْمَةَ الضَّلَالَةِ عَلَى لِسَانِ الْحَكِيمِ، وَقَدْ يَقُولُ الْمَنَافِقَ كَلْمَةَ الْحَقِّ).^(١)

قال يزيد بن عميرة - الراوي عن معاذ: قلت لمعاذ: ما يُدرِّيني - رحْمَكَ اللَّهُ - أَنَّ الْحَكِيمَ قَدْ يَقُولُ كَلْمَةَ الضَّلَالَةِ، وَأَنَّ الْمَنَافِقَ قَدْ يَقُولُ كَلْمَةَ الْحَقِّ؟! قال: (بَلَى، اجتَبِّ مِنْ كَلَامِ الْحَكِيمِ الْمُشْتَهِرَاتِ (وَفِي رِوَايَةِ الْمُشْتَهِيَاتِ) الَّتِي يُقَالُ لَهَا: مَا هَذِهِ؟! وَلَا يَشْتِيكَ ذَلِكَ عَنْهُ، فَإِنَّهُ لَعَلَّهُ أَنْ يَرَاجِعَ، وَتَلَقَّ الْحَقَّ إِذَا سَمِعَتَهُ فَإِنَّهُ عَلَى الْحَقِّ نُورٌ) ^(١).

وقال ابن عباس - رضي الله عنهما -: (وَيْلٌ لِلْأَتَابَاعِ مِنْ زَلَّةِ الْعَالَمِ!)، قيل: وكيف ذلك؟ قال: (يَقُولُ الْعَالَمُ الشَّيْءَ بِرَأْيِهِ، فَيَلْقَى مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِرَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُ).

(١) أخرجه أبو داود (٤٦١١)، والفسوسي في (المعرفة) (٢، ٣٢١، ٣٢٠)، (٧١٩)، والأجرى في (الشريعة) (ص ٤٧، ٤٨) وغيرهم بآسناد صحيح.



في خبره ويرجع، ويقضي الأتباع بما حكم) ^(١) ^(٢).

وقد (اتفق أهل العلم على تحريم تلقي الرُّخص والتلقيق بين المذاهب بلا دليل شرعي راجح، وإفتاء الناس بها، وهكذا نصوصهم الصَّرِحة في ذمِّ من فعل ذلك:

قال سليمان التيمي: (لو أخذت برأ خصة كل عالم اجتمع فيك الشرُّ كله).

قال ابن عبد البر مُعقباً: (هذا إجماع لا أعلم فيه خلافاً) ^(٣).

وقال الإمام الأوزاعي: (منْ أَخَذَ بِنَوَادِرِ الْعُلَمَاءِ خَرَجَ مِنِ الْإِسْلَامِ) ^(٤).

(١) أخرجه البيهقي في (المدخل) (١٣٥، ٨٣٦)، وابن عبد البر (١٢٢/٢)، والخطيب في (الفقيه والمتفقه) (١٤/٢) بإسناد حسن.

(٢) زجر السفهاء.. (ص ١٦-١٧).

(٣) الجامع (٩٢، ٩١/٢).

(٤) سير أعلام النبلاء (١٢٥/٧) للذهبي، وإرشاد الفحول (ص ٢٧٢) للشوكاني.

وقال الإمام المُبَجَّلُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلَ : (لَوْ أَنَّ رَجُلًا عَمِلَ بِقُولِ أَهْلِ الْكُوفَةِ فِي النَّبِيِّذِ، وَأَهْلِ الْمَدِينَةِ فِي السَّمَاعِ، وَأَهْلِ مَكَّةِ فِي الْمُتْعَةِ كَانَ فَاسِقًا) ^(١) ^(٢) .

أدلة أخرى صريحةٌ

في فضل الرجل على المرأة، لم تذكرها الدكتورة!

عندما قابعت الدكتورة ابن حزم في تأويل ما جاء من نصوص شرعية تثبت فضل الرجل على المرأة فاتها - هداها الله - نصوص أخرى أصرح في دلالتها مما ذكره ابن حزم وتابعته فيها، فمن ذلك :

❖ قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٤) .

- قال سفيان الثوري في تفسيرها (بتفضيل الرجال على

النساء) ^(٣) .

(١) الإشاد (ص ٢٧٢).

(٢) زجر السفهاء... (ص ٢٧).

(٣) تفسير الطبرى (٤/٦٠).



وقال ابن كثير في تفسيرها: (بِمَا فَضَلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ) أي لأنَّ الرِّجال أفضل من النِّساء، والرَّجل خير من المرأة؛ ولهذا كانت النُّبوة مختصة بالرِّجال، وكذلك الْمُلْكُ الْأَعْظَمُ، لقوله تَعَالَى: (لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَوْا أَمْرَهُمْ امْرَأَةً) رواه البخاريُّ من حديث عبد الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْيِ بَكْرَةَ عَنْ أَبِيهِ، وكذا من حديث القضاء، وغير ذلك^(١).

وقال ابنُ الجوزيُّ في تفسير الآية: (وَفَضَلَ الرَّجُلُ عَلَى الْمَرْأَةِ بِزِيادةِ الْعَقْلِ، وَتَوْفِيرِ الْحَظْظِ فِي الْمِيرَاثِ، وَالْغَنِيمَةِ، وَالْجُمُعَةِ، وَالْجَمَاعَاتِ، وَالْخِلَافَةِ، وَالْإِمَارَةِ، وَالْجَهَادِ، وَجَعْلِ الطَّلاقِ إِلَيْهِ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكِ)^(٢).

♦ ومن ذلك قوله تَعَالَى: (وَلَا تَتَمَنُوا مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ) (النِّسَاءُ: ٣٢) فَإِنَّهَا نَزَّلَتْ فِي تَمْنُّي

(١) تفسير ابن كثير (١/٥٠٣).

(٢) زاد المسير (٢/٧٤).

النّساء أَن يَكُنْ رِجَالًا أَو عَلَى صَفَاتِ الرَّجُلِ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ هَذِهِ الْآيَةَ.

قال الإمام الطّبرى في تفسير الآية: (ذُكِرَ أَنَّ ذَلِكَ نَزَلَ فِي نِسَاءٍ تَمَنَّى مُنَازِلَ الرِّجَالِ، وَأَنْ يَكُونَ لَهُمْ مَا لَهُمْ، فَنَهَى اللَّهُ عَبَادَهُ عَنِ الْأَمَانِيِّ الْبَاطِلَةِ^(١)، وَأَمْرَهُمْ أَنْ يَسْأَلُوهُ مِنْ فَضْلِهِ^(٢)).

وقد نزلت الآيةُ السَّابِقةُ عِنْدَمَا قَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا -: أَيُّ رَسُولُ اللَّهِ، أَتَغْرِيُ الرِّجَالَ وَلَا نَغْرِي، وَإِنَّمَا لَنَا نَصْفُ الْمِيرَاثِ؟ فَنَزَلَتْ ﴿وَلَا تَتَمَنُوا مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ يَعْصَمُكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾^(٣).

(١) لأنها مخالفة لحكمة الله القاضية بوجود الجنسين - الرجل والمرأة - لتدوم الحياة - كما سيأتي - ..

(٢) تفسير الطبرى (٤/٤٩).

(٣) أخرجه أَحْمَدُ (٦/٣٢٢)، وَالْتَّرْمِذِيُّ (٣٢٢٤)، وَصَحَّحَهُ أَحْمَدُ شَاكِرٍ فِي تَعْلِيقِه عَلَى تَفْسِيرِ الطَّبَرِيِّ (٨/٢٦٢)، وَكَذَّا الْأَلْبَانِيُّ فِي صَحِيحِ التَّرْمِذِيِّ (١٩/٢٤).



معنى تفضيل الرجل على المرأة

بعض الناس يعتقد أن المقصود بقولنا إنَّ الرَّجُل أفضَلُ مِنَ الْمَرْأَةِ، هو أنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرَّجُلَ دُونَ النِّسَاءِ؛ ولذا سيدخلُهُمُ الْجَنَّةَ دُونَهُنَّ؟! أو أنَّ كُلَّ رَجُلٍ سِيدُ دُخُولِهِ اللَّهُ الْجَنَّةَ نَظَرًا لِرَجُولَتِهِ، مثلاً. فلذا تجدُ هذا (البعضُ) عندما يسمعُ منك تفضيلَ الرَّجُلِ عَلَى النِّسَاءِ يُبَارِكُ بِقُولِهِ: معنى هذا أنَّك أفضَلُ مِنْ مَرِيمَأَوْ عَائِشَةَأَوْ خَدِيجَةَ- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُنَّ-أَوْ يَقُولُ: معنى هذا أنَّ الرَّجُلَ الْكَافِرَ أفضَلُ مِنَ النِّسَاءِ الْمُؤْمِنَةِ. فَيَحْصُلُ مِنْ هَذَا خُلُطٌ وَبَلَلَةٌ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ، لِأَنَّهُ لَمْ يَفْهَمْ الْمَرْادُ بِالتَّفْضِيلِ، وَلَوْ فَهِمَ الْمَرْادُ لَهُدَأَتْ نَفْسُهُ، وَسَكَنَتْ ثَائِرَتِهِ، وَرَضِيَ بِمَا قَسِمَ اللَّهُ لِكُلِّ مِنَ الْجِنِّينِ. وَتَوْضِيْحُ هَذَا يَكْمِنُ فِي أَنْ يُقَالُ: هَذَا التَّفْضِيلُ لِلرَّجُلِ عَلَى النِّسَاءِ لَا يَتَعَدَّ هَذِهِ الْقَسْمَةُ:

- ١- أَنْ يَكُونَ تفضيلُهُمْ بِأَنْ يُدْخِلَهُمُ اللَّهُ الْجَنَّةَ دُونَ النِّسَاءِ، وَهَذَا بَاطِلٌ- كَمَا سَبَقَ- لِأَنَّا نَرَى أَنَّ النَّارَ يَدْخُلُهَا

فَئَمْ مِنَ الرِّجَالِ، بَلْ إِنَّ الْقُرْآنَ خَصَّ رِجَالًا بِدُخُولِ النَّارِ

بِأَعْيَانِهِمْ؛ كَفَرُوْنَ وَأَبِي لَهَبٍ وَغَيْرِهِمَا.

٢- أَوْ أَنْ يَكُونَ التَّفْضِيلُ بِأَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّجَالَ دُونَ النِّسَاءِ. وَهَذَا لَا دَلِيلٌ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ النُّصُوصَ الشَّرِعِيَّةَ تَدْلُ عَلَى أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ 『الْمُتَّقِينَ』^(١) 『الْمُحْسِنِينَ』^(٢) 『الْتَّوَّابِينَ』^(٣) 『الْمُتَطَهِّرِينَ』^(٤) 『الصَّابِرِينَ』^(٥) 『الْمُتَوَكِّلِينَ』^(٦) 『الْمُقْسِطِينَ』^(٧)، وَكُلُّ هَذَا يَعْمَلُ النِّسَاءَ كَمَا يَعْمَلُ الرِّجَالُ، بِلَا فَرْقٍ.

٣- أَنْ يُرَادُ بِالتَّفْضِيلِ أَنَّ اللَّهَ خَصَّ الرِّجَالَ بِصَفَاتٍ تَخْلُفُ عَنْ صَفَاتِ النِّسَاءِ. لِحَكْمَةٍ يَرِيدُهَا سِيَّارِيَّةُ بَيَانِهَا. وَهَذِهِ الصَّفَاتُ الَّتِي خَصَّهُمْ بِهَا تَرْتِيبٌ عَلَيْهَا تَفْضِيلُهُمْ بِأَشْيَاءِ أُخْرَى أَعْطَاهُمْ إِيَّاهَا لَمْ يُعْطُهَا لِلنِّسَاءِ.

(٢) سورة البقرة: ١٩٥.

(١) سورة آل عمران: ٧٦.

(٤) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٣) سورة البقرة: ٢٢٢.

(٦) سورة آل عمران: ١٥٩.

(٥) سورة آل عمران: ١٤٦.

(٧) سورة المائدة: ٤٢.

وهذه الصّفات الّتي خصَّ الرّجال بها، مثل : القوَّة البدنيَّة، قوَّة التَّحمل، عدم الجزع - مقارنةً بالنساء -، الجَلَد على تدبير الأمور، قُوَّة العُقُول وعدم ضعفه عند تراحم الوارد عليه.

وقد ترَبَّى على هذه الصّفات أنْ خصَّهم اللهُ بأشياء لم يُعطِها النّساء؛ مثل :

- ١- أنْ تكونَ النُّبوَّة فيهم.
- ٢- القوَّامة على النّساء.

٣- التَّضعيف في الميراث؛ أي أنَّ للذَّكر مثلَ حظِّ الْأُثَرِيَّين.

٤- الجهاد والغزو.

٥- الإمامة العظمى ومنصب القضاء الّذى يستدعي تدبير الأمور والبروز للنّاس.

٦- أنْ يكونَ أمرُ الطَّلاق بيده لا بيد المرأة.

٧- أنْ تكونَ شهادته تعدل شهادة امرأتين.

ولأجل هذا (التفضيل) أصبحت النّعمةُ على الإنسان

بالولد أكملَ من النِّعمة عليه بالبنت، فسُنَّ لهذا أن يُعُقَّ
عن الولد بشاتين وعن الأنثى بشاة واحدة.

ولأجله - أيضاً - عَلِمَ النَّاسُ مِنْ قَدِيمِ الزَّمَانِ (فضلَ)
الرِّجَالَ عَلَى النِّسَاءِ فَلَمْ يُنْكِرْ هَذَا أَحَدٌ مِنْهُمْ - رِجَالًا
وَنِسَاءً - إِلَّا مِنْ شَذًّا!

وَكَمَا قَلَّنَا - سَابِقًا - فَهَذَا التَّفْضِيلُ مِنَ اللَّهِ لِلرِّجَالِ عَلَى
النِّسَاءِ لَا يَسْتَلِزُمُ دُخُولَهُمُ الْجَنَّةَ أَوْ قُرْبَهُمُ مِنْهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّ
أَمْوَارَ الْآخِرَةِ لَا دُخُلَّ لَهَا بِهَذِهِ الْخَصَائِصِ الَّتِي خُصَّ
بِهَا الرِّجَالُ لِتَسْتَقِيمِ حَيَاةِ الْبَشَرِ فِي الدُّنْيَا، وَإِنَّمَا أَمْرَ
الْآخِرَةِ مَرْتَبِطٌ بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ . فَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا
عَامِلًا بِالصَّالِحَاتِ فَهُوَ أَقْرَبُ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى - كَمَا قَالَ
سَبِّحَانَهُ: «إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتَقْنَكُمْ» (الْحَجَرَاتُ: ١٣) لَا
(رِجَالَكُمْ).

فَإِنَّمَا امْرَأَةٌ آمَنَتْ بِرَبِّهَا وَعَمِلَتْ مِنَ الصَّالِحَاتِ فَهِيَ فِي
مَنْزِلَةِ مَنْ آمَنَ وَعَمِلَ الصَّالِحَاتِ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا فَضْلَ لَهُ

معنى تفضيل جنس الرجال على جنس النساء

عليها في الآخرة لأجل رجولته؛ لأنَّ أمر (الرُّجولة) انتهى مع نهاية الدنيا.

قال تعالى: ﴿مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيهِ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُمْ بِأَحْسَنِ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ (النحل: ٩٧).

فاحياة الطيبة للمؤمنين من الجنسين.

والفلاح في الآخرة للمؤمنين من الجنسين.

ولتوسيع هذا أيضاً أقول:

إنَّ تفضيل الرجال على النساء هو كغيره من الأفضال الأخرى من الله ، مثال ذلك : (المال) هو من فضل الله على الإنسان ، فمن أعطاه الله مالاً فقد فضلَه على غيره بخاصية لا توجد عند غيره كما قال - تعالى - : ﴿وَاللَّهُ فَضَلَّ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ فَمَا أَلَّذِينَ فُضِّلُوا بِرَأْدِي رِزْقِهِمْ﴾ (النحل: ١٧). ولكن هذا الفضل (وهو المال) لا يقربُ الإنسان من الله زلفى إذالم يؤمن ولم ي عمل الصالحات ، بل قد يكون

هذا الفضلُ من الله إِذَا مِنْ يقارنه الإيمانُ والعمل الصالح سبباً
من أسباب عذاب هذا الإنسان في الدُّنيا والآخرة .

وقد قال تعالى : ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أُولَدُكُمْ بِالَّتِي
تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾ (سـ٢٧: ٣٧) .

ومثل المال : الصّحة هي فضلٌ من الله ، وهكذا كلُّ أمر
مباح يُحبّه الناس ويتنافسون في تحصيله ، هو من فضل
الله ، لكنه لا يُقرب صاحبه إلى الله زُلْفَى ما لم يقرن بِإيمان
وعمل صالح .

وهكذا أمرُ (الرَّجُل) مع (المرأة) ، فالرُّجُولة فضلٌ من
الله على الإنسان في الدنيا ، نظراً لما يتربّى عليها من
صفات . سبق بيانها . ولكنَّ هذه (الرُّجُولة) لا تكفي عند
الله لنيل مرضاته ودخول جَنَّاته ؛ لأنَّ أمراً الآخرة مختلفٌ
عن الدُّنيا وما فيها من فضائل . كما سبق بيانه ..

بهذا التَّوضيح ينحلُّ الإشكالُ الذي أورده ابن حزم
وتابعه فيه الدكتورة ، وهو إشكالٌ قد يَرِدُ على ذهن



القارئ؛ وهو أننا إذا قلنا بأنَّ جنسَ الرِّجال أفضَلُ من جنس النساء، نظراً لما سبق، فلا يُقال لنا كما قال ابنُ حزم: بأنَّكم بهذا تفضَّلون أنفسَكم على زوجات النَّبِيِّ ﷺ. إلخ. لأنَّه كما سبق: ليس معنى تفضيل الرِّجال على النساء أنَّهم أقربُ عند الله، أو أنَّهم يدخلون الجنةَ قبل النساء، أو يختصُّون بمنازلها العالية دونهنَّ. كلُّ هذا لا يقوله مسلمٌ؛ لأنَّ التَّفضيل ليس في هذه الأمور التي قد تتفوَّق فيها كثيرٌ من النساء على الرِّجال، وقد يَخُصُّ تعالى بعضُهنَّ بالقرب والفضل العميم منه. كزوجاته ﷺ.

إنَّما التَّفضيل في الصِّفاتُ الْخَاصَّةَ بِطبيعةِ تكوينِ الرَّجل وصفاته التي تميِّزه عن المرأة. كما مضى. وهو تفضيل منته بنهاية الدُّنيا، لا يمكنُ لأيِّ إنسان تغييرُه مهما فعل؛ لأنَّه تابعٌ للخَلْقِ والفطرة وإرادة الله التي اقتضت وجودَ جنسين متمايزَيْن في هذه الدُّنيا يسكن بعضُهما إلى بعض، ويؤدي كلُّ منها دوره المحدَّد له.

إذا علمت النساء هذا فهن أهالم أمريرن:

الأمر الأول: إما أن لا يرضيَنَ به ويصرُنَ على متابعة دعاء (مساواة) الرجل بالمرأة، وأنَّ المرأة كالرَّجل في جميع صفاتِه، من المتحرِّين والمتحرِّرات، مما يترتب عليه: أ- أنهنَّ ارتکبن بفعلهنَّ هذا كبيرةً من كبائر الذُّنوب، لَعْنَ اللهِ عَلَيْهَا - كما سيأتي - وهو مساواةُهنَّ بينَ من فاوتَ اللهَ بينَهما في الصَّفاتِ . وخالفنَّ أخباره وأوامره بخصوصِ هذا الفرقِ بينَهما، مما سيترتبُ عليه تعريضُ أنفسِهنَّ للعذاب . ب- أنهنَّ لن يغيِّرنَ - في حقيقةِ الأمر - شيئاً من هذا التَّفاضل بينَ الرَّجلِ والمرأة، لأنَّه شيءٌ تابعٌ لِتَكُونِ الرَّجلِ والمرأة ومتَّسِبٌ لِلْفَطْرَةِ ومتَّفَقٌ عليهِ بينَ العَقَلَاءِ، مهما أتعبنَّ أنفسَهنَّ وأجهدنَّها في سبيلِ تغييرِ هذا الأمر، فجهودُهنَّ ستُضيِّعُ سُدَىَ، وسيكتشفنَّ أنهنَّ يجرين خلفَ السَّرابِ، فضلاً عَمَّا ينتظِرُهُنَّ منَ الْخَزَىِ والْعَذَابِ في الدُّنْيَا والآخِرَةِ - نعوذُ باللهِ مِنَ الْخَذَلَانِ - .



الأمر الثاني : أن يرضيَّنَ بهذه الفوارق بينهنَّ وبينَ
الرَّجُل ، وأنَّها من إرادة الله - عزَّ وجلَّ - لحكمة يعلِّمها هو
- سبحانَه - فهنَّ لِأجلِ هذا يرضيَّنَ بذلك وتقْرَأُ عينُهُنَّ
لعلِّهُنَّ بِأَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ، وأنَّهُ تَعَالَى رَؤُوفٌ بِالْعِبَادِ
ويجتهدُنَّ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحةِ الَّتِي تُقْرِبُهُنَّ إِلَى اللَّهِ
وَتَوَصِّلُهُنَّ إِلَى مَرْضَاتِهِ وَجَنَّاتِهِ ؛ لعلِّهُنَّ بِأَنَّ أَمْرَ الْآخِرَةِ
كَمَا سُبِقَ - لَا دُخُلَّ لَهُ بِالرُّجُولَةِ أَوِ الْأُنُوْثَةِ ، فَلَذَا يُنَافِسُنَّ
الرُّجُالَ فِيهَا بَلْ يَفْقِنُهُمْ .

أَمَّا أَمْرُ الدُّنْيَا فَيَرْضيَّنَ بِمَا قَسَمَ اللَّهُ لَهُنَّ ؛ وَلَا يُحَاوِلْنَ
الْخَرْفَاجَ عَنْ إِرَادَةِ اللَّهِ الْكَوْنِيَّةِ بِتَشْبِهِ بِالرُّجُالِ وَدُعْوَةِ إِلَى
مَسَاوَاهُ بَاطِلَّةَ ، وَيَعْلَمُنَّ أَنَّ هَذِهِ الدُّنْيَا عَمَّا قَلِيلٌ زَائِلَةٌ ،
وَلَا يَبْقَى بَعْدَهَا إِلَّا حَيَاةُ الْخَلُودِ فَلَا يُضْعِنُهَا جَرِيًّا وَرَاءَ
أَفْكَارٍ زَائِفَةٍ .

وَهَذَا الْأَمْرُ الثَّانِي هُوَ الَّذِي أَرْضَاهُ لِنِسَاءِ أَمْتَيِ الْعَاقِلَاتِ
اللَّوَاتِي يَعْلَمُنَّ أَيْنَ تَكُونُ مَصْلِحَتُهُنَّ .

الدعوة إلى

(مساواة) النساء بالرجال - في كل أمر - دعوة باطلة

بعد أنْ عرفنا - ما سبق - يبقى أنْ نعرف أنَّ دعوة (مساواة) النساء بالرجال التي يُصرُّ عليها المتحرّرون والمتحرّرات هي دعوةٌ باطلةٌ مخالفةٌ للشرع وللفطرة - كما سبق بيانه -، وأنَّ الفروق بين الجنسين لا تخفى إلا على من أعمى اللهُ بصره وبصيرته .

قال الشيخ عبد الله بن حميد - رحمه الله - : (بيتنا اليوم أناسٌ كثيرون، يعتقدون مساواة النساء بالرجال ، وأنه يجب لهنَّ ما لهم ، وعليهنَّ ما عليهم ، ولا فرق بين الصنفين في جميع الأحكام ، لأنَّ النساء شقائق الرجال؛ ولم يقفوا عند هذا الحدّ .

بل أخذوا يَنْصُرُون هذا الرأيَ ويَتَعَصَّبُونَ له ، مسفيهين رأيَ من خالفهم من أهل الإسلام ، كأنَّ القومَ لم يعرفوا أوامرَ الإسلام ، ولا قرعَ آذانَهُم حكمٌ من أحكامه؟!

فالدين الإسلامي في ناحية، وهؤلاء المنتمون إليه في ناحية أخرى.

ولا شك أنَّ هذا الرأيُ خبيثٌ، بعيدٌ عن مدلولات الكتاب والسنة فاسمع الأدلة من الكتاب والسنة، على بعض الفوارق بين الرجال والنساء، ومفاضلة الصنف الأول على الثاني).

ثمَ ذكر شيئاً منها، ثمَ قال: (فهل تُساوي المرأة الرجلَ فيما تقدم بيانه، في الأحاديث السابقة؟ أم يُضرب بهذه النصوص عُرضَ الحائط؟ ويقال: نحن في القرن العشرين، نسير مع العصر، ويكفيينا مجرَّدُ الانتساب إلى الإسلام، مع نبذ أوامره ونواهيه، كما عليه دعاةُ هذه المذاهب الهدامة، وقى الله شرَّهم، وأراح الإسلام والمسلمين منهم)^(١) آمين!

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم - رحمه الله -: (ولأجل

(١) الدرر السننية (١٦/٣٩، ٤٥).

هذا الاختلاف الطَّبَعِيُّ، والفارق الحسِّيَّةُ والشرعيةُ بين النَّوعين، فإنَّ من أراد منها أنْ يتجاهلَ هذه الفوارق، ويجعل نفسه كالآخر، فهو ملعونٌ على لسان رسول الله ﷺ، لحاولته تغييرَ صنع الله، وتبدل حكمه، وإبطال الفوارق التي أودعها فيهما.

وقد ثبت في صحيح البخاري: أنَّ النَّبِيَّ ﷺ لعن المتشبهات من النساء بالرجال، والمتشبهين من الرجال بالنساء، ولو لم يكن بينهما فرقٌ طبَعِيٌّ عظيمٌ، لما لعن ^ﷺ المتشبه منهما بالآخر) (١).

قلتُ: فهل ترضى امرأة تخافُ اللهَ وتدعى الإسلام أن تكون ملعونةً على لسان محمد ﷺ بدعوتها إلى هذه المساواة (المزعومة) أم ترضى بما رضيَ اللهُ لها، وتحتهد في أمر الآخرة، وتؤمن بقوله تعالى: ﴿إِنَّهُوَ كَانَ بِعِبَادِهِ خَيْرًا بَصِيرًا﴾ (الإسراء: ٣٠).

(١) الدرز السنية (٦٠-٥٩/١٦).

وجود الجنسين ضرورة لدوام الحياة

اقتضت حكمة الله - تعالى - أن تكون له الوحدانية - سبحانه وتعالى - فلا رب سواه ، ولا معبد غيره ، ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُوْلَدْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَكُفُوا أَحَدٌ﴾ (الإخلاص) .

أما ما عداه من المخلوقات فقد أراد الله أن تكون على هيئة زوجين اثنين ، لتدوم بهما الحياة ، قال - تعالى - مخبراً عن هذه الحقيقة : ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ (الذاريات) .

والرجل والمرأة زوجان من هذه الأزواج التي تعيش في ملکوت الله - عز وجل - كما قال - سبحانه - : ﴿وَأَنَّهُ رَبُّ خَلْقٍ الْزَّوْجَيْنِ الْذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ (النجم) ، ﴿فَجَعَلَ مِنْهُ الْزَّوْجَيْنِ الْذَّكَرَ وَالْأُنْثَى﴾ (القيامة) .

وهذا التزوج بين الرجل والمرأة هو - كما سبق - حكمة عظيمة ، هي أن يتناسلوا ويتکاثروا لتدوم بهما الحياة ، إضافة إلى أن تكون المرأة سكناً لهذا الرجل الذي يکدو يشقي .

فالرَّجُلُ مِنْ طَبِيعَتِهِ الْعَمَلُ وَالسَّعْيُ وَرَاءَ مَعَاشِهِ،
وَرِعَايَةُ أَفْرَادِ أَسْرَتِهِ، وَإِحاطَتِهِمْ بِمَا يَحْفَظُهُمْ.
وَالمرْأَةُ مِنْ طَبِيعَتِهَا أَنْ تَكُونَ سَكَنًا هَادِئًا لَهُ، تُنْجِبُ
الْأَبْنَاءَ وَتَرِيَّهُمْ، وَتُعْدِهِمْ إِعْدَادًا صَالِحًا، لِيَكُونُوا مُؤْمِنِينَ
بِخَالِقِهِمْ، مُلتَزِمِينَ بِأَوْامِرِهِ، مُنْتَهِينَ عَنْ زِوَاجِهِ.

هَذَا مَا يَدْعُونَ إِلَيْهِ الشَّرْعُ وَيُؤْصِلُهُ فِي حَيَاةِ الزَّوْجِينَ:
الْذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، وَمَا عَدَا هَذَا فَهُوَ إِمَّا:

١- حَالَاتٌ اضْطَرَارِيَّةٌ لَهَا حُكْمُهَا الْمُسْتَقِيٌّ مِنْ شَرِيعَةِ اللهِ.

٢- أَوْ شُذُودٌ يَدْعُونَ إِلَيْهِ مِنْ اِنْتَكَسَتْ فَطْرَتُهُمْ، وَخَالَفُوا
شَرْعَ اللهِ، وَأَرَادُوا قُلْبَ الْأَمْرِ عَلَى أَعْقَابِهَا بَعْدَ أَنْ
انْقَلَبَتْ قُلُوبُهُمْ.

وَكَمَا أَنَّ الشَّرْعَ يَدْعُونَ إِلَيْهِ هَذَا، فَالْعَقْلُ يُؤْيِدُهُ؛ لِأَنَّهُ -
عَقْلًا - لَابَدَّ مِنْ جِنْسٍ مِنْهُمَا - أَيِّ الْذَّكَرُ وَالْأُنْثَى - يَقُولُ
بِالْإِنْجَابِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ نَفَاسٍ وَرَضَاعَةٍ وَتَرِيَةٍ . . إِلَخُ،
فَلَابَدَّ أَنْ يَكُونَ: إِمَّا الرَّجُلُ وَإِمَّا الْمَرْأَةُ . ؟ إِنْ قَلْتُمْ بِمِسَاوَاهُ

المرأة للرَّجل في كُلِّ شِيءٍ، فما تقولون في هذا الموضع؟!،
الَّذِي لابدَّ فيه من الاختيار؛ لأنَّ الاختيارات - هنا - ثلاثةٌ:
١- أن لا يكون هناك إنجابٌ، وهذا مستحيلٌ، معارضٌ
للفطرة ولطبيعة البشر، إضافة إلى أنه سيكون سبباً من
أسباب نهاية الحياة.

٢- أو يكون صاحبُ ذلك (أي الحمل و... الخ) هو
الرَّجل! وهذا مستحيلٌ أيضاً، إضافة إلى أنه لو قُدِرَ
تحقيقه، فيه ظلمٌ للرَّجل - كما تزعمون - حيث سُيُطَالِبُ
هو الآخر (بالمساواة) مع المرأة! فتستمر القضية، ولكنَّها
ستكون (الدُّعوة إلى تحرير الرجل)! لا المرأة.

٣- أو يكون صاحبُ ذلك، هو المرأة، وهذا ما هو
واقع، وهو مَا أراده الله واقتضته حكمته لاستمرار الحياة.
فبطلت بالقسمة السابقة دعوتكم الباطلة إلى مساواة
المرأة بالرَّجل في كُلِّ شِيءٍ، لأنَّ هناك أشياء لا يُمْكِنُ فيها
مساواتُها، وهي مَا يحدِّده خالقُ الجنسين - سبحانه - لأنَّه

كما قال عن نفسه ﴿أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ﴾ (الملك: ١٤).
 فهلاً رضيتم ورضيتنَّ بما قَسَمَهُ الله لـكُلِّ جنسٍ منهما،
 ولم تُعارضُوا فطرته ولا شرعيَّة؟! وقد قال -سبحانه-:
 ﴿وَلَا تَتَمَنُوا مَا فَضَلَ اللَّهُ بِهِ بَعْضَكُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ (النساء: ٣٢)، وسبب نزول هذه الآية كما يقول المفسرون هو:
 (قول النساء: لِيَتَّنَا الرِّجَالُ، فَنَجَاهُدَ كَمَا يُجَاهِدُونَ،
 ونَغْزُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) ^(١)، فنزلت الآية فيها نهيُّ الله أن
 يتمنَّى أحد الجنسين أن يكونَ من الجنس الآخر، لأنَّه من
 الأُمَانِيُّ الْبَاطِلَةِ الَّتِي تُعَارِضُ حِكْمَةَ الله -تعالى- ..
 وتأملَ -أيها القارئ- كيف أنَّ الله -تعالى- قد نهى النساء
 عن هذه الأُمنِيَّةِ بِرَغْمِ أَنَّهُنَّ تَمَنَّينَ ذَلِكَ لِمَقْصِدٍ شَرِيفٍ؛ وَهُوَ
 الْجَهَادُ فِي سَبِيلِ الله -تعالى-، فكيف (بِالْمُتَحَرِّراتِ) من نساء
 أُمَّتِنَا -هذا هنَّ الله -اللَّوَاتِي يَتَمَنَّينَ بِأَنْ يَكُنَّ مِّنَ الْجِنْسِ الْآخَرِ
 طَلَبًا لِخُروجِ أو دُفَعِ ظُلْمٍ مُتَوَهَّمٍ أو حُرْيَّةٍ مُزَعُومَةٍ؟!

(١) تفسير ابن كثير (٤٩٩-٥٠٠).



نصيحة (ثمينة) للمتحررات

لا يخفى على من يطالع وسائل الإسلام أنّ أمّنا قد ابتليت بجموعة من النسوة اللّواتي لم يرضين بما قدره الله لهنّ، ولم يُقمن لشرعه -تعالى- أي اعتبار. هذه المجموعة قد تسلّلت إلى وسائل إعلامنا (بطريقة أو أخرى!) فأصبحت تزعم لنفسها أنّها فئة تهدف إلى (الإصلاح)^(١) وإلى نقد المجتمع ومظاهره (السيئة عندهم!) لعله يتقدّم ويلحق بركب الآخرين ممّن أنتجوه دنيوياً.

هذه المجموعة استطاعت أن تُوهم الأغرّار منّا بأنّ للمرأة (قضية) في بلادنا، أصبح الجميع يتحدّث عنها بلغة غامضة، واسعة المعالم، حمّالة أوجه.

وعندما يتأمّل البصیر عباراتهنّ وأقوالهنّ يكتشف

الآتي :

(١) مصداقاً لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَخْرُجُ مُضَلِّلِيْنَ ﴾أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾﴾ (البقرة) فصنيعهم فساد للبلاد والعباد وإن سموه بغير ذلك .

١- أنَّ نظرتهنَّ إلى (وضع) المرأة في بلادنا هي نظرة مصنوعةٌ في الغرب، فهي نظرةٌ غير إسلامية.

٢- أنهنَّ إذا اضطُرُّنَّ - أحياناً - تحتَ ضغط الواقع إلى إثبات إسلاميَّة نظرتهنَّ وعدم تجاوزاتهنَّ لمعالم الإسلام، فإنَّهنَّ يحملنَّ عباراتهنَّ بهذه (الكليشة) الموجة: (وَفَقَ تقاليدنا وعاداتنا)!! أو (حَسَبَ ما تقتضيه شريعتنا السَّمِحة)!!.. إلخ العبارات المحفوظة.

أو يُقْمِن بـتخيير الأقوال الشَّاذَة لعلماء ومفكرين مسلمين^(١) لتأييد ما يدعون إليه، وهنَّ يعلمون أنَّ هذا الاستشهاد والاستدلال إنَّما هو لذرِّ الرَّماد في عيون أفراد المجتمع.

٣- أَنَّهُ يُسَاعِدُهُنَّ فِي هَذِهِ الدُّعَوَةِ (الْمُتَحَرِّرَةِ) مُجْمُوعَةٌ
مِنْ (أَشْبَاهِ) الرِّجَالِ، مَنْ لَهُمْ عَلَاقَةٌ بِهِنَّ^(٢)، أَوْ مِنْ

(١) كما فعلت الدكتورة مع ابن حزم!

(٢) معظمهنَّ متزوجات من متحرّين من أمثالهنَّ، سواء كانوا من الكتاب الحداثيين أو من المثلث المهرجين! مصداقاً لقوله تعالى: ﴿الْخَيْثَتُ لِلْخَيْثَيْنَ﴾ (النور: ٢٦).

غيرهم ممن يريد أن يوهم نفسه والقراء بأنه (نصير) المرأة في هذا الزَّمان! لعله يحظى بتقديرهنَ وتشجيعهنَ، و...! ٤. أَنْهُنَّ - كما سبق - يستخدمُنَ الألفاظَ المرنَةَ التي تستوعبُ عدَّةَ معانٍ، لكي لا يُغلقُنَ على أنفسهنَ بابَ الرُّجُوعِ عند الحاجة!

فمن هذه الألفاظ والعبارات مثلاً:

قولُهُنَّ: (يجبُ أنْ نُثْقِّبَ في المرأة وقدرتها على إدارة الأمور).

أو: (لقد آنَ الأوانَ لِتَحاورَ حَوْلَ قَضِيَّةِ المرأة) (١).

(١) كما صنعت إحداهنَ في مقال لها بعنوان (الأمير عبد الله والمرأة) (في جريدة الرياض - عدد ١١٢٤)، حيث قوَّلَهُ مالِمَ يقلُّ وأنه قد قال: (إننا نريد حواراً يراعي الروابط الاجتماعية)! وهو وفقة الله للخير. لم يقل هذا أبداً، وإنما هذه (المتهوِّرة) قد نقلت هذه العبارة من جريدة الشرق الأوسط (عدد ٧٤٤٩) مدعية أنَّ الأمير قد قالها، لكي تلبَّس على القراء وتوهِّمُهم أنَّ الأمير معها في النَّظرة، ومقولته بعيدة كلَّ الْبُعْدِ عما تدعوه إليه الكاتبة وصوَّريَّتها من طُرُّنَ بالكلمة فرحاً! بل في مقولته ما يُنافِضُ نَظَرَةَ هؤُلَاءِ النَّسَوةِ لو كنَّ يَعْقُلُنَّ، لأنَّهُ رِيَطُهُمَا بِمَا يقتضيه الشرع! وهنَّ لَا يُرِدُنَ هذَا! على رأسهنَّ هذه المتهوِّرة، هداها الله أو كتبتها! - ثم جاءَ البِيَانُ التَّوْضِيَّيُّ لِكلِمةِ الأَمِيرِ مُؤَيِّداً مَا ذَكَرَهُ، واللهُ الْحَمْدُ وَالْمَنَةُ.

أو: (العالمُ يتقدّم، ونحن لا زلنا ننظر إلى المرأة نظرتنا القديمة)!

أو: (المرأة نصفُ المجتمع، ويجب أن تتعاون هي والرّجل في سبيل التّهوض بالوطن)!

أو: (المجتمع بدون المرأة كالرّجل المشلول)!

أو: (النّساء شقائق الرجال)^(١)!
إلى آخر أقوالهنَّ التي حفظناها لكثره ما يرددُنها.

٥. أنَّهنَّ يحاولنَ ربط الأمور التي لا يرضيُنها من الشرع: كتفطية الوجه وعدم الاختلاط، بالعادات والتقاليد! ليسهلُ لهن استدرجُ الناس إلى التّحلُّل منها دون (ضجيج)!

ومن ذلك - مثلاً - ما فعلته إحداهنَّ في مقال لها عندما أدَّت أنَّ نجاحَ الحوار حول المرأة (يُشترطُ تجاوزَ المفاهيم الاجتماعيَّة التقليديَّة، التي تخلطُ بين الشَّوائب الدينيَّة

(١) وهو حديث صحيح، حملوه معانٍ باطلة لحاجةٍ في نفوسهنَّ.



والعادات الاجتماعية)! ! فما هي هذه العادات الاجتماعية (التّقليدية) التي تطالبنا الكاتبة (المتقدمة) (المتحضّرة) بتجاوزها؟ ! لم توضّح هذا كعادة أشباهها.

٦- أنَّ مطالبهنَّ لا تتجاوزُ الآتي عند التَّأمل والتحدُّث

بوضوح لا يعرف (الرَّمز) ! :

أ- أنْ تنزع المرأة حجابها، لاسيما غطاء الوجه .

ب- أنْ يتمَّ الاختلاطُ في التعليم، ولو في الصُّفوف الأولى (مؤقتاً) !

ج- أنْ يتمَّ الاختلاط في العمل .

د- أنْ تقود المرأة السيارة، دون نظر إلى مفاسد ذلك .

هـ- أن تسافر لوحدها .

و- أنْ تخرج (سافرة) في وسائل الإعلام .

ز- أنْ تُعطى حرية الخروج يميناً وشمالاً، دون رقيب أو

حسيب !

ح- أنْ يُسمح لها بالتمثيل مع الرجل في المسرح .

ط - أنْ يُسمح للكاتبات منهنَّ بحريَّة الكتابة، ولو اشتملت كتابتهنَّ على الكفر والتطاول على المقدَّسات.

هذا ما تبيَّن لي بالتأمُّل فيما يُخفيه من مطالب بين السُّطور، وهو في حقيقته ليس بالشيء الجديد الذي يُغري العقلاً والعاقلاً بمتابعته أو التَّحمس له، لأننا قد رأينا هذه التَّدرُّجات في بلاد أخرى غير بلادنا، ولم نرها تجني من ذلك سوى الوقوع في ألوان متعددة من الفساد^(١)، دون أن تتقدَّم دنيوياً - كما هو مشاهد - بل إنَّا نجد بلادنا على قصور فيها لا يُنكر. قد تجاوزت تلکم البلد الأخرى التي (تحرَّرت) نساؤها من شرع الله - إلَّا من رحم - بمراحل كثيرة، فهل من مُعتبر^(٢) !

(١) نشرت جريدة الزمان (بتاريخ ١٢/١/١٤٢٠هـ) خبراً يقول: بأنَّ هناك أكثر من عشرة آلاف حالة اغتصاب تقع سنوياً في إحدى البلاد العربية! وفق إحصائية حكومية، فهذه بعض ثمار التحرر والفساد.

(٢) والدول الكافرة ليس مصدر تقدُّمها دنيوياً هو تحرُّر نسائِها. كما يوهمنا المُتَحرِّرون والمتحررات. إنما ذلك مردُه إلى استثمار العقول النابفة عندهم وتشجيعها. دون خوف أو تشبيط ١. حتى أنتجت. فتحرُّر النساء ليس مقياساً للتقدم الديني ولا لكانَت =

هذه المجموعة من النسوة - بصنعها السابق - قد أوقعت نفسها في ورطتين :

الأولى : أنها قد عرضت نفسها لغضب الله وأليم عقابه ، حيث لم ترض بشرعه ، وإنما احتملت إلى غيره في أمور النساء : من عقل أو هوى أو شهوة أو عدو للإسلام . والله يقول : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء) .

ويقول : ﴿أَلَمْ تَرِ إِلَى الَّذِينَ يَرْعَمُونَ أَنَّهُمْ ءَامَنُوا بِمَا أُنْزَلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزَلَ مِنْ قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَنْ يَتَحَكَّمُوا إِلَى الْطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُوا أَنْ يَكْفُرُوا بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُضِلَّهُمْ ضَلَالًا بَعِيدًا﴾ (النساء) .

ويقول عن أهل النفاق بأنهم : ﴿وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعَرِّضُونَ﴾ وَإِن

= بعض بلاد أفريقيا السوداء على رأس الدول المتقدمة لأن نساءها يمشين (عاريات) !!

يَكُن لَّهُمُ الْحَقُّ يَأْتُوا إِلَيْهِ مُذْعِنِينَ ﴿١﴾ أَفِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ
أَمْ أَرَأَبُوا أَمْ يَخَافُونَ أَن يَحِيفَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ وَبَلْ
أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٢﴾ (النور).

وهذه المجموعة مما يزيد في شنآن الله لها، وسخطه عليها أنها لم تكتف بالفساد بل وصلت إلى مرحلة (الإفساد)، فالفاسد ضرره على نفسه، ولكن المفسد ضرره على المجتمع بأسره، والله قد نهى عن الإفساد فقال: ﴿وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا﴾ (الأعراف: ٥٦)، وأخبر بأن المفسدين يضاعف لهم العذاب لأنهم أضلوا غيرهم، يقول سبحانه: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضْلُلُنَّهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا يَرِزُونَ ﴿٣﴾﴾ (التحل).

وهؤلاء النساء قد بلغن هذه المرحلة. والعياذ بالله ..

الثانية: أنهن رغم دعوتهن تلك والمحاجهن عليها، وجلدهن في نشرها^(١)، فإنهن لن يغيّرن شيئاً من الأمر، لأن

(١) لهن جلد عجيب في نشر أفكارهن المفسدة؛ حيث تجد الواحدة منهن متزوجة =



المرأة ستبقى هي المرأة، والرجل هو الرجل، إنما الذي سيكتب لهنَّ هو زيادة الفساد في البلاد بسبب دعواتهنَّ! إضافةً إلى أنَّ الله سيكتب لهنَّ كما كتب غيرهنَّ ممن حاول الإفساد فلم يظفر بُغْيَتِه، **﴿لِيَجَعَلَ اللَّهُ ذَلِكَ حَسَرَةً فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ يُحِيِّي وَيُمِيتُ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾** (آل عمران).

إذاً: فمن الأولى بهؤلاء النساء أن يُرْحَنَ أنفسهنَّ من العباء غير المبارك، ويرضيَن بشرع الله؛ ليحظيَن بالحياة الطيبة التي يعيشها المؤمنون والمؤمنات، إضافةً إلى ما أعدَه الله لهنَّ في جنَّات النَّعيم، فإنَّ هذه الدنيا عما قريب تزُولُ، ولا يبقى بعدها إلَّا الخلود الدَّائمُ؛ إمَّا في جنَّةٍ أو في نار.

= وعاملة وصاحبة مؤلفات وتكتب في عدة دوريات في آن واحد! فهل يعتبر بهذا أهل الإسلام من الملتزمين والمتلزمات بشرع الله؟ والله يقول: **﴿إِنْ تَكُونُوا تَالِّمُونَ فَإِنَّهُمْ بِالْمُؤْمِنَاتِ كَمَا تَالَّمُونَ وَتَرْجُونَ مِنَ اللَّهِ مَا لَا يَرْجُونَ﴾** (النساء: ١٠٤)، فهنَّ لا يرجين من الله ما يرجو أهل الإسلام، لأنهنَّ من استحبوا الحياة الدنيا واطمأنوا بها. ومع هذا فقد رأيتَ صبرهنَّ وجلدهنَّ، فنعود بالله من عجز الشقة وجَلد الفاجر! ونسأله تعالى أن يُعين أهل الإسلام على (مواجهة) أهل الباطل بما يستطيعون، في سبيل دفع شرهم عن بلادنا.

فليختر البصير لنفسه، والله يقول: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّخْضِرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا﴾ (آل عمران: ٣٠)، ويقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نُحْكِي الْمَوْتَىٰ وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَأَثْرَهُمْ وَكُلُّ شَيْءٍ أَخْصَصَنَا فِي إِمَامٍ مُّبِينٍ﴾ (يس).

إِذَا كُنْتُ أَعْلَمُ عَلِمْتُ مَا يَقِينُنَا
بِأَنَّ جَمِيعَ حَيَاتِي سَاعَةً
فَلَمَّا لَأَكُونُ بِهَا ضَنِينًا
وَأَجْعَلُهَا فِي صَلَاحٍ وَطَاعَةٍ
أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَهْدِي هُؤُلَاءِ الْكَاتِبَاتِ، وَأَنْ يَجْعَلَهُنَّ مِنْ
أَنْصَارِ دِينِهِ، إِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ قَدِيرٌ. فَإِنْ لَمْ يَرِدْ سُبْحَانَهُ ذَلِكَ
- بِعْلَمْهُ وَحْكَمْتَهُ - فَأَسْأَلُهُ تَعَالَى أَنْ يَكْفِ شَرُورَهُنَّ عَنَّا
وَعَنْ بَلَادِنَا، وَأَنْ يَكْبِتَهُنَّ كَمَا كَبَتْ أَسْلَافَهُنَّ فِي الْقَرْوَنِ
الْمَاضِيَّةِ، فَهُوَ سُبْحَانُهُ الْقَاتِلُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحَادِثُونَ اللَّهَ
وَرَسُولَهُ وَكُبِّتُوْا كَمَا كَبَتَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (الْمُجَادِلَة: ٥)،



وَأَن يُبَصِّرَ وَلَا أَمْوَرْنَا بِمَكْرُهِنَّ وَمِنْ مَعْهُنَّ، وَصَلَّى اللَّهُ
عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدَ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
٣	المقدمة
٩	الرد على ما قالته الدكتورة عزيزة المانع
١٠	هل يقول ابن حزم بتفضيل النساء على الرجال؟؟
١٣	معنى قوله تعالى: «ليس الذكر كالأنثى» :
١٩	معنى الدرجة التي للرجال على النساء
٢٥	المقصود بقوله تعالى: «أو من ينشئ في الحلية..»
٤٠	لا يجوز تولي المرأة الإمامة العظمى
٤٢	طلب المرأة العلم
٥٢	المسؤولية الاجتماعية للمرأة
56	بطلان قول ابن حزم بأن نساء النبي ﷺ أفضل من جميع الصحابة رضوان الله عليهم
٦٠	التحذير من تبع زلات العلماء



أدلة أخرى صريحةٌ في فضل الرّجل على المرأة، لم

تذكّرها الدكتورة! ٦٥

معنى تفضيل جنس الرّجال على النساء ٦٨

الدعوة إلى مساواة النساء بالرجال في كلّ دعوة باطلة.. ٧٧ ..

وجود الجنسين ضرورةٌ لدّوام الحياة ٨٠

نصيحة (ثمينة) للمتحرّرات ٨٤
